مجلة بنها للعلوم الإنسانية الترقيم الدولي الموحد للطباعة:(٢٥٣٧-٠١٧٠)
العدد (٣) الجزء (٢) السنة (٢٠٢٤),(**-**) الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني : (٢٥٣٧-٠١٨٩)
https://bjhs.journals.ekb.eg
(العلوم التجارية والإقتصادية)

تحديات النمو الاحتوائي في مصر: دراسة تحليلية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢١)

داليا حسن راشد عابدين - محمد سعيد بسيونى - محمد إبراهيم عواد
قسم الاقتصاد- كلية التجارة - جامعة بنها

ملخص البحث:

هدف البحث إلى تحديد مفهوم النمو الاحتوائى, وبيان تحدياته فى الأدبيات الاقتصادية, وتحليل أهم التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى تواجه تحقيق النمو الاحتوائى فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢١). وبإستخدام المنهج الاستقرائى متمثلاً فى أداة التحليل الوصفى, تبين على مستوى التحديات الاقتصادية أن معدل النمو الاقتصادي قد اتسم بالضعف وعدم الاستدامة على مدار فترة البحث، كما اتضح معاناة الاقتصاد المصري من عدم كفاية الموارد التمويلية، علاوة على وجود الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد القومي، وارتفاع معدل البطالة وعدم إتاحة فرص العمل. أما على مستوى التحديات الاجتماعية فقد اتضح أن الاقتصاد المصري يعاني من زيادة التفاوت في توزيع الدخل، وزيادة معدلات الفقر والاستبعاد الاجتماعي، فضلاً عن تدني أوضاع رأس المال البشري. وبالنسبة للتحديات السياسية التي تواجه تحقيق النمو الاحتوائي في مصر، فتمثلت في غياب الديمقراطية وعدم الاستقرار السياسي، وضعف الحوكمة الرشيدة وارتفاع معدلات الفساد. وأخيراً قدم البحث بعض التوصيات للتعامل مع تحديات النمو الاحتوائي في مصر.

الكلمات المفتاحية: النمو الاحتوائى, التحديات, مصر.

Challenges of Inclusive Growth in Egypt: An Analytical Study during the Period (2000-2021)

Dalia Hassan Rashed Abdeen - Mohamed Saeed Basyouni - Mohamed Ibrahim Awad Department of Economics - Faculty of Commerce - Benha University

Abstract:

The research aimed to define the concept of inclusive growth, explain its challenges in economic literature, and analyze the most important economic, social and political challenges facing achieving inclusive growth in Egypt during the period (2000-2021). Using the inductive approach represented by the descriptive analysis tool, it was found that, regarding economic challenges, the economic growth rate was characterized by weakness and unsustainability over the study period. It also became clear that the Egyptian economy suffers from insufficient financing resources, in addition to the presence of structural imbalances in the national economy, a high unemployment rate, and a lack of job opportunities. As for the level of social challenges, it has become clear that the Egyptian economy suffers from increasing inequality in income distribution, increasing rates of poverty and social exclusion, in addition to declining human capital conditions. The political challenges facing achieving inclusive growth in Egypt are the absence of democracy, political instability, weak good governance, and high rates of corruption. Finally, the research presented some recommendations for dealing with the challenges of inclusive growth in Egypt.

Keywords: Inclusive Growth, Challenges, Egypt.

مقدمة:

يُعد النمو الاحتوائى مفهوماً جديداً فى اقتصـــاديات التنمية يؤكد على أهمية العنصـــر البشـرى كمحدد رئيس لكفاءة أداء الاقتصـاد فى المجتمع، من خلال التركيز على العمالة المنتجة بدلاً من التركيز على إعادة توزيع الدخل المباشر كوسيلة لزيادة الدخل للفئات المستبعدة. وبالتالى لا يكون التركيز فقط على نمو العمالة، ولكن أيضـــاً على نمو الانتاجية خلال فترة زمنية طويلة تجعل من النمو مســـتدام وشـــامل لجزء كبير من القوى العاملة فى الدولة، حيث الاحتوائية (Inclusiveness) تعنى تكافؤ الفرص لجميع أفراد المجتمع فى الحصـــول على ثمار النمو، مع الأخذ فى الاعتبار أن توليد فرص العمل أو توزيع الدخل هى نتائج محتملة عند تطبيق النمو الاحتوائى وليست أهدافاً محددة له(١).

ويمكن تســـمية النمو الاحتوائى بنمو الحد من الحرمان (Deprivation Reducing Growth)، أو النمو غير التمييزي (Nondiscriminatory Growth) وهو النمو القائم على قاعدة عريضة أو كثيفة من العمالة والذى يتضمن مشاركة غير تمييزية(٢).

وتتمثل مقومات أو ركائز النمو الاحتوائى فى معدلات نمو مرتفعة وفعالة ومستدامة لخلق الفرص الاقتصـادية، أو فرص العمل الانتاجية، والعمل على الاندماج الاجتماعى (Social Inclusion) لضـمان تكافؤ الحصـول على الفرص الاقتصـادية، من خلال الاسـتثمار فى التعليم والصـحة والخدمات لحماية الفقراء والتخفيف من مخاطر صـدمات المعيشـة الانتقالية، أضـف إلى ذلك الإصـلاح المؤسـسـى والحكم الرشـيد. وتتوفر هذه المقومات داخل الدولة إذا تم تسـوية النزاعات الاقتصـادية والاجتماعية والسـياسـية، وكذلك إزالة معوقات النمو وخلق مجالات للاسـتثمار، وهو ما يمثل تحدياً كبيراً أمام تحقيق النمو الاحتوائى(٣).

وبالنظر إلى الاقتصاد المصرى، فإنه يواجه العديد من التحديات الأساسية التى تقف عائقاً أمام عملية التنمية الاقتصـادية والمتمثلة في بعض الإختلالات الاقتصـادية الكلية, وضـعف رأس المال البشـرى والبنية الأسـاسـية, وإنخفاض مسـتوى التنافسـية وتعكس المؤشـرات الدولية تلك التحديات ومدى الجهد المطلوب لتخطيها, فلقد احتلت مصر ترتيب ١٣١ من ١٨٩ دولة في تقرير ممارســـة الأعمال للبنك الدولى لعام ٢٠١٦ وترتيب ١١٤ من ١٩٠ دولة في ذات التقرير لعام ٢٠٢٠, كما حصـلت على ترتيب ١١٦ من ١٤٠ دولة في مؤشـر التنافسـية العالمى لعام ٢٠١٥ وترتيب ٩٣ من ١٤١ دولة لنفس المؤشـــر لعام ٢٠١٩. الأمر الذى ترتب عليه تبنى نهج النمو الاحتوائى في الرؤية الإسـتراتيجية للتنمية في مصـر حتى عام ٢٠٣٠, والتي من أهم أهدافها أن يكون الاقتصـاد المصـرى, اقتصـاد مستدام, ويتميز بالتنافسية, ويكون له دور فعال في الاقتصـاد العالمى وقادراً على التكيف مع المتغيرات العالمية, وهو ما يتطلب مواجهة التحديات التى تعوق تحقيق النمو الإحتوائى من خلال السياسات الملائمة والفعالة(٤).

مشكلة البحث:

---

(١) Elena, L. & Susanna, L. (2009). "What's Inclusive Growth", Leonardo Grarrido (PRMED), February, No. 10, PP. 3-4.

(٢) Klasen Stephan, (2010). "Measuring and Monitoring Inclusive Growth: Multiple Definitions, Open Questions and Some Constructive Proposal, Asian Development Bank, Working Paper, No. 12, P. 12.

(٣) Asian Development Bank, (2011). "Framework of Inclusive Growth Indicators, Key Indicators for Asia and the Pacific", Report, P. 9.

(٤) وزارة التخطيط والمتابعة والإصـلاح الإدارى,(٢٠١٥)، مؤتمر دعم وتنمية الاقتصـاد المصـرى, إسـتراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠, شرم الشيخ, مص ٠ ٢ ٨ ٢.

يعتبر الارتقاء بمعدل النمو الاقتصادى وضمان استدامته من أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد المصرى، فلقد حققت العديد من الدول بما فى ذلك مصر نمواً اقتصادياً ملموساً، ولكنه يفتقر إلى الاستدامة والعدالة الاجتماعية. ومن أهم الأبعاد التى تعبر عن عدم العدالة الاجتماعية تزايد معدلات الفقر والبطالة، بجانب بروز مشكلة التفاوت فى توزيع الدخل، وهو ما يمثل عقبة أساسية نحو تحقيق النمو الاحتوائى، والذى يتعلق بخلق وتوسيع نطاق الفرص المتاحة.

ويمكن القول بأن الاقتصاد المصري يواجه العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية نحو تحقيق النمو الاحتوائى، ليس هذا فحسب بل إن التحدي الحقيقي هو الوصول إلى سياسات تحقيقه. وهذا ما يستلزم دراسة وتحليل المعوقات التى تعترض الإرتفاع المطرد والمستدام فى معدلات النمو، وبيان السبل الكفيلة بزيادة وتيرة تسارعه، من خلال الاستفادة من القوى العاملة الموجودة في أنشطة منخفضة الإنتاجية والمستبعدة بالكامل فى عملية النمو(١).

هذا ويمكن صياغة مشكلة البحث فى صورة مجموعة من الأسئلة التالية:

١- ما هو مفهوم النمو الاحتوائى؟ وما هي أبعاده؟

٢- كيف تم تناول تحديات النمو الاحتوائي فى الأدبيات الاقتصادية؟

٣- كيف يمكن تحليل التحديات التي تواجه تحقيق النمو الاحتوائى فى الاقتصاد المصرى؟

أهمية البحث:

لقد وضعت جميع المؤسسات الدولية والإقليمية تحقيق النمو الاحتوائى فى أولويات الاستراتيجيات والخطط الاقتصادية الخاصة بها. أضف إلى ذلك، أصبحت هناك دوافع عديدة لتبني نهج النمو الاحتوائى وضرورة تعزيز نمو العدالة الاقتصادية الشاملة، ومنها الدوافع الإنسانية والأخلاقية، والدوافع الاقتصادية والسياسية، والتى تهدف إلى استدامة النمو، وكذلك زيادة الحراك الاجتماعي، وبالتالي تعزيز النمو الاحتوائى والشمولية لكافة فئات المجتمع(٢).

فالنمو الاحتوائى مهمته تحويل الأهداف الانمائية فى دول العالم الثالث إلى حيز التنفيذ فى القرن الحالي، من خلال سلسلة من أدوات السياسة الشاملة والمحابية للفقراء، وذلك للخروج بنمط التنمية من حصار دائرة الفقر المفرغة(٣).

علاوة على ذلك, تتضح أهمية البحث على مستوى الأدبيات الاقتصادية, في أن تحليل النمو الاحتوائى له طابعه الخاص الذى يميزه عن غيره من التحليلات، حيث يهتم هذا التحليل بدراسة طبيعة النمو المحقق ووتيرة تسارعه, أى أنه يعطى أولوية كبرى للنمو الاقتصادى المستدام كشرط ضرورى للحد من الفقر من خلال منظور طويل الأجل(٤).

كما تتضح أهمية البحث على المستوى التطبيقي في تبني مصر نهج النمو الاحتوائي في الرؤية الاستراتيجية للتنمية حتى عام ٢٠٣٠، والتي من أهم أهدافها أن يكون الاقتصاد المصري اقتصاداً شاملاً ومستداماً، وهو ما يتطلب مواجهة التحديات التي تعوق تحقيق النمو الاحتوائي، ووضع السياسات الملاءمة والفعالة للتغلب عليها.

أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث فيما يلى:

١- تحديد مفهوم وأبعاد النمو الاحتوائى، وبيان تحدياته في الأدبيات الاقتصادية.

---

(١) Elena and Susanna, Op. Cit., P. 4.

(٢) El-laithy, H., and Al Shawarby, Sh. (2013). "Measuring Inclusive Growth and Social Mobility in Egypt Before and After the Revolution", Faculty of Economics and Political Science, PP. 1-2.

(٣) Duan, L., Jie, L. (2012). "Pro-poor Growth and Inclusive Growth: Connotation and key Points for Policy", College of Public Administration, South West Jiaotong University, Chengdu, China, P. 1.

(٤) Eduardo, Corso, (2011). "Inclusive Growth Analysis and HRV Approach: A Methodological Note", Centeral Bank of Argentina, September, PP., 1-2.

٢- تحليل أهم التحديات التي تواجه تحقيق النمو الإحتوائى في الاقتصاد المصري.

فرضية البحث:

يسعى البحث إلى إختبار الفرضية التالية:

هناك إتجاه غير إحتوائى للنمو نتيجة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تواجهه في الاقتصاد المصري.

منهج البحث:

يعتمد البحث على استخدام **المنهج الاستقرائى** عند تحديد مفهوم النمو الاحتوائى وبيان تحدياته في الأدبيات الاقتصادية، وكذلك عند تحليل التحديات التي تواجه تحقيق النمو الاحتوائى في مصر.

خطة البحث:

يتم تقسيم البحث كما يلي:

أولاً: مفهوم النمو الاحتوائي وأبعاده:

رغم سعي معظم الدول إلى تحقيق معدلات مرتفعة من النمو السريع لرفع مستويات المعيشة وتحسين رفاهية الشعوب، فإن هذه المعدلات المرتفعة لم تستمر لسنوات طويلة، ولم تشمل جميع فئات المجتمع في المشاركة أو الاستفادة من ثمار النمو. ولذلك فإن النمو الاحتوائي يضمن تحقيق الشمولية لهؤلاء المحرومين اجتماعياً على أن يكون لهم فرصاً متكافئة للمشاركة في عملية النمو، وأن يكون لهم صوتاً أقوى في العملية السياسية (الاحتواء السياسي) وفي المجتمع ككل(١).

فالنمو الاحتوائي يعني الشمولية وتكافؤ الفرص للمشاركة في عملية النمو وتقاسم المنافع، بمعنى توزيع ثمار النمو بشكل عادل بين جميع الفئات في المجتمع، بحيث لا يمكن تجاوز الفئات الفقيرة والمهمشة. كما يرتبط النمو الاحتوائي بمدى سرعة ونمط النمو المحقق، فهو حجم النمو الذي يكون كافياً لإخراج عدد كبير من دائرة الفقر ويستوعب شريحة كبيرة من قوة العمل في الدولة(٢).

ولقد تعددت المفاهيم حول مصطلح النمو الاحتوائي، سواء لدى المنظمات الدولية أو في الأدبيات الاقتصادية، وذلك وفقا للأبعاد المتضمنة في دراسة النمو الاحتوائي، والتي يمكن إيضاحها في الشكل التالي:

---

(١) Demello, M., and Dutz, M., (2012), "Promoting inclusive growth: challenges and policies in OECD", OECD Publishing, Annual Conference, P. 9.

(٢) El-Lithy, H., and Alshawarby, Sh., (2015), "Measuring inclusive growth and social mobility in Egypt before and after the revolution", Paper Presented at Conference on Political and Economic Challenges in Egypt: Future Perspectives, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, 9-11 May, P. 4.

الشكل رقم (١)
أبعاد النمو الاحتوائي

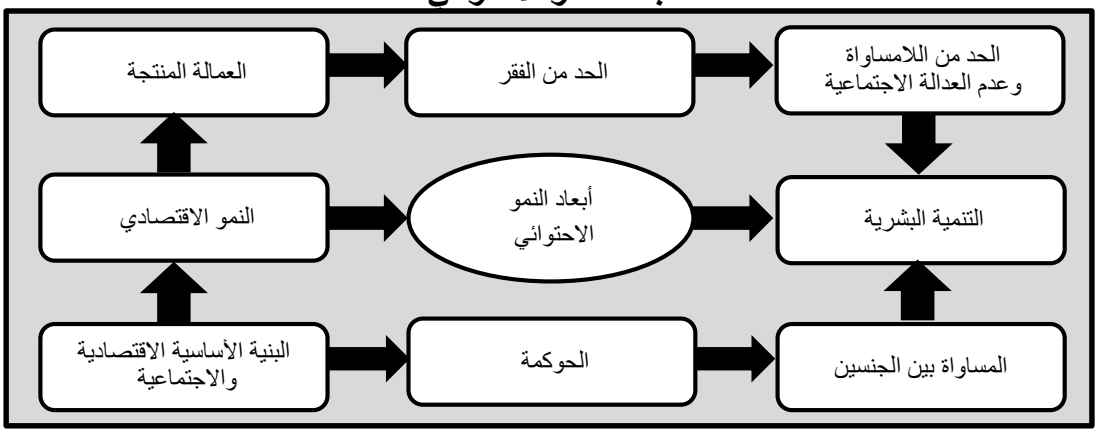

Source: Mani, K., Madala, et al.,(2014), "A Theoretical Model for inclusive Economic Growth in Indian context", International Journal of Humanities and Social Science, Center for promoting Ideas, USA, Working Paper, Vol.4, No.13, November, P.232.

ولقد بدأت –في الآونة الأخيرة- المنظمات الدولية وصانعو السياسات بتحديد مفهوم النمو الاحتوائي، وذلك وفقا لاستراتيجيات السياسة العامة المتبناه. فعلى سبيل المثال، يعتبر البنك الدولي (WB,2008) النمو الاحتوائي هو ذلك النمو الذي يتيح لجميع أفراد المجتمع فرصا ليكونوا أكثر إنتاجية وإبداعاً، حيث تركز رؤية البنك الدولى على إيجاد آلية طويلة الأجل تعمل على كيفية زيادة معدلات النمو، من خلال مشاركة جميع فئات المجتمع، وخاصة الفئات الأكثر فقراً والفئات المهشمة. وكذلك رفع كفاءة قوى العمل وزيادة مستويات التعليم، والنظر إلى مدى استفادة الفقراء ذكوراً أو إناثاً من عوائد النمو التي تتولد عن زيادة الدخل.

أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD,2014)، فترى أنه لكي يكون هناك نمواً احتوائياً، فإنه من الضروري تحقيق نمو اقتصادي قوي داخل الدولة يعمل ليس فقط على زيادة معدلات الناتج المحلي الإجمالي وتحفيز النشاط الاقتصادي، بل يؤدي أيضا إلى تحَسُن في مستويات المعيشة ونوعية الحياة لجميع أفراد المجتمع.

وعلى الرغم من أن مفهوم النمو الاحتوائي يعد أكثر تحديداً وفقاً للمؤسسات الدولية، فإن مفاهيم النمو الاحتوائي في الأدبيات الاقتصادية لا تزال غير محددة، ولذلك تحاول العديد من الدراسات تحديد مفهوم النمو الاحتوائي بشكل أكثر دقة. فعلى سبيل المثال، قامت دراسة (Ali and Son, 2007)، بتعريف النمو الاحتوائى على أنه ذلك النمو الذي يضمن المشاركة في خلق الفرص الاقتصادية والاستفادة من ثمار هذه الفرص لجميع فئات المجتمع والذي ينعكس على الأوضاع الاقتصادية سواء المرتبطة بالدخل أو المرتبطة بجوانب أخرى بخلاف الدخل كالتعليم والصحة. وكذلك قامت دراسة (Habito,2009) بتعريف النمو الاحتوائي على أنه النمو في الناتج المحلي الإجمالي والذي يؤدي إلى تخفيض ملموس في الفقر بنسبة كبيرة، أما دراسة (Anand,2013) (*) فعَّرفت النمو الاحتوائي بأنه العلاقة بين النمو والإنصاف الذي يعمل على الحراك الاجتماعي في المجتمع لجميع الفئات وخاصة الفقيرة بحيث يقل اتساع الفجوة بين الغني والفقير ويتم توزيع ثمار النمو الاقتصادي بصورة عادلة ينتج عنها تحسين مستويات المعيشة. كما

(*) وتتبنى البحث الحالية هذا المفهوم م.

يعرف النمو الاحتوائي بأنه العلاقة بين النمو الاقتصـــادي والفرص الاجتماعية كما في دراســة (Pande, Nyoman, et.al, 2016)[١].

ومن الملاحظ أن جميع المفاهيم الخاصــة بالنمو الاحتوائى قد ركزت على ضــرورة تحقيق العدالة الاجتماعية والمســـاواة بين جميع أفراد المجتمع من خلال خلق المزيد من فرص العمل وتهيئة البيئة الاقتصـــادية لزيادة مســـاهمات القطاع الخاص، وبالتالى يكون هذا النمو مســـتداماً اقتصادياً وسياسياً.[٢]

ونظراً لأن مفهوم النمو الاحتوائي في بعض الأحيان مفهوم واسع ومن الصعب تلخيصه في جملة واحدة، فإن الجدول التالي يوضـح المفاهيم والأبعاد المختلفة للنمو الاحتوائي التي تستخدمها المنظمات الدولية لتطوير التوصيات الخاصة بالسياسة العامة للعديد من الدول وذلك لتحقيق النمو الاحتوائي، والتي تركز على تغطية كل من عناصـــر النمو المتعلقة بالدخل وغير الدخل والتي تختلف اختلافاً كبيراً.

جدول رقم (١)
مفهوم وأبعاد النمو الاحتوائي لدى المنظمات الدولية

المنظمة الدولية	مفهوم النمو الاحتوائي	أبعاد النمو الاحتوائي(*)
البنك الدولي (World Bank)	هو نمو واســـع النطـاق (Broad-Based Growth) فسرعة ووتيرة النمو ضرورية للحد من الفقر لكي يكون نمواً مســـتداماً على المدى الطويل، وينبغي أن يكون واســـع النطاق عبر القطاعات وأن يشـــمل الجزء الأكبر من القوى العـاملـة داخـل الـدولـة ويتم ذلـك من خلال الاســـتمرارية في تنفيذ المشـــروعات التي من شأنها الحد من الفقر.	- الـنـمـو الاقـتـصـــــادي المستدام. - الحد من الفقر. - العمالة.
بنك التنمية الآسيوي (ADB) استراتيجية (٢٠٢٠)	هو النمو مع توفير تكـافؤ الفرص من خلال تحقيق نمو مستدام مرتفع يخلق فرصـا وإمكانية أوسع لجميع أفراد المجتمع للمشاركة في عملية النمو والاســـتفادة منه، وتعزيز شـــبكات الأمان الاجتماعي لتجنب أي قصور.	- الـنـمـو الاقـتـصـــــادي المستدام. - تكافؤ الفرص. - توسيع نطاق المشاركة. - تعزيز شـــبكـات الأمـان الاجتماعي. - البنية التحتية.
صندوق النقد الدولي (IMF)	هو النمو الذي لا يرتبط بزيادة عدم المســـاواة (Inequality) والـذي يتيح لأكبر عـدد من	- الـنـمـو الاقـتـصـــــادي المستدام(**).

(١) Pande, Nyoman, et.al, (2016), "The inclusive Growth Concept: strength, weaknesses and a Research Agenda for Indonesia, "part of the Development and Governance book series, Decentralization and governance in Indonesia, DG, Volume 2, September, P.147.

(٢) Elizabeth, Stuart, (2011),"Making growth inclusive: some lessons from countries and the literature", Senior Policy Advisor, Oxfam International, April, P.8.

(*) أبعاد النمو الاحتوائى لدى المنظمات الد ولية توضح العناصر الأساسية التى مثلت الركائز فى نجاح الد ول فى تحقيق احتوائية النمو.

(**) يرى صـندوق النقد الد ولى أنه لتحقيق نمو احتوائى فعال فلابد أن يسـتمر النمو بمعدلات مرتفعة ومسـتدامة لثلاثة عقود متتالية.

المنظمة الدولية	مفهوم النمو الاحتوائي	أبعاد النمو الاحتوائي(*)
	الأفراد المشاركة في عملية النمو والاستفادة من ثماره، ويتم ذلك من خلال اتباع الإجراءات وتنفيذ السياسات المتعلقة بالحد السريع والمستدام من الفقر.	- عدالة توزيع الدخل.
لجنة الاتحاد الأوروبي (أوروبا ٢٠٢٠) EU Commission (Europe, 2020)	هو تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي عن طريق زيادة معدلات التوظيف التي تحقق التماسك الاقتصادي والاجتماعي والإقليمي.	- النمو الاقتصادي المستدام. - العمالة. - التعليم. - الحد من الفقر.
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)	هو النمو الذي يوفر كلا من العدالة في توزيع الدخل والفرصة للمشاركة والاستفادة من عملية النمو لجميع أفراد المجتمع.	- النمو الاقتصادي المستدام. - العدالة في توزيع الدخل. - عدالة فرص المشاركة والاستفادة من عملية النمو.
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (٢٠١٤) OECD (2014)	هو النمو الذي يخلق فرصا لجميع أفراد المجتمع ويعمل على توزيع عوائد النمو بطريقة عادلة سواء بشكل نقدي أو غير نقدي لجميع فئات المجتمع.	- النمو الاقتصادي. - العمالة. - التعليم والصحة.

Source: Pande, Nyoman, et al., (2016), Op. Cit., P. 149.

ويتضح من الجدول السابق أن جميع هذه المنظمات قد ركزت على عدة أبعاد للنمو الاحتوائى وتتمثل في: النمو الإقتصادى المستدام، والحد من الفقر وعدم المساواة، واستفادة جميع الفئات بما فى ذلك الفئات المهمشة، وزيادة الرفاهية والتركيز على زيادة معدلات النمو وزيادة الدخل من خلال تنمية رأس المال البشرى، والتركيز على المشاركة الفعالة فى عملية النمو الاقتصادى وليس فقط المشاركة فى نتائج التوزيع.

ثانياً: تحديات النمو الاحتوائي (مراجعة الأدبيات وتصنيف نوعي)

يمكن تناول تحديات النمو الاحتوائي في مختلف دول العالم كما وردت في الأدبيات الاقتصادية، واستخلاص وتصنيف تلك التحديات تباعاً، وذلك على النحو التالي:

١- تحديات النمو الاحتوائي في الأدبيات الاقتصادية

تناولت دراسة (Luiz, Demello, et.al, 2012)() أهم التحديات الاقتصادية والسياسية التي تواجه الدول النامية بهدف اقتراح بعض السياسات أو الحلول لهذه التحديات، حيث أوضحت البحث أن النمو الاحتوائي في هذه الدول يضمن مستويات مرتفعة من العمالة، وارتفاع معدلات الأجور والإنتاجية واكتساب القدرة التنافسية في القطاعات المختلفة.

وأكدت البحث على أن النظام السياسي أو النظام الاجتماعي الذي يتم فيه دمج السياسات والمؤسسات يعد من أهم تحديات احتوائية النمو، خاصة في ظل صعوبة بناء توافق سياسي بشأن الإصلاحات الاقتصادية بين مختلف الأحزاب السياسية ذات التوجهات المختلفة والمتعارضة، وهو ما يؤدي في النهاية إلى عدم الاستقرار السياسي في الدولة.

() Luiz, Demello, et al., (2012), "Promoting Inclusive Growth: challenges and policies", OECD- the world bank report, Washington D.C, 8 May, PP.1-13.

وقد أكدت دراسة (Skr, Hala, 2013)[١] على أن الدول النامية تعاني من مشكلة تمويل التنمية والتي تعني عدم وفرة الموارد اللازمة لتمويل الاستثمارات المطلوبة بسبب ضعف معدلات الإدخار المحلية وعدم كفاية مصادر الإيرادات العامة، بما ينعكس على حجم وكفاءة الإنفاق العام على البنية التحتية، وهو ما يؤثر بشكل سلبي على تحقيق النمو الاحتوائي.

كما أكدت البحث على أن هناك تحدياتٍ كبيرة ستواجه هذه الدول للوصول إلى الشمولية وتحقيق احتوائية النمو، من أهمها عدم استدامة معدلات النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة وانتشار الفقر، وانخفاض إنتاجية القطاعات الاقتصادية وخاصة القطاع الزراعي، وعدم كفاية البنية التحتية، بالإضافة إلى عدم كفاية شبكات الأمان الاجتماعي وانخفاض مستوى القدرات البشرية.

وقد قامت دراسة (Neil, Lee and Paul. S., 2016)[٢] بتحليل بعض التحديات التي تعوق تحقيق النمو الاحتوائي في المملكة المتحدة (الريف والحضر)، مثل ارتفاع معدلات الفقر رغم ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٨)، حيث أوضحت البحث أن النمو الاقتصادي غير متساوٍ جغرافياً، وكان متحيزاً للمدن الغنية (الحضر) مقارنة بالريف. كما ارتبط نمو الدخل بالفئات مرتفعة الدخل، ولم يكن مرتبطاً بنمو الأجور لمتوسطي الدخل، وهو ما يعني أن درجة التحضر من أهم العوامل التي تفسر عدم العدالة في توزيع الدخل. كما أوضحت النتائج أنه لا توجد علاقة بين النمو الاقتصادي وانخفاض معدل الفقر، بسبب أن النمو كان بعيداً عن الشمولية خلال تلك الفترة.

وأكدت دراسة (Dripto, Mukhopadhyay, 2019)[٣] على أن الهند قد شهدت نمواً اقتصادياً قوياً خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٦)، وعلى الرغم من ذلك قد بلغ متوسط معدل نمو التوظف حوالي ٢% سنوياً في القطاع الرسمي، وهو مصدر قلق خاصة مع التزايد المستمر لعدد السكان. ويفترض أن حوالي ١٢-١٥ مليون فرد هندي سيلتحقون بالقوى العاملة كل عام.

وفي ظل هذا السيناريو لنمو العمالة والوظائف لن يتمكن ٥٠% منهم من تأمين أي نوع من الوظائف لدى القطاع الرسمي، خاصة وأن حوالي ٨٠% من القوى العاملة في الهند تعمل في القطاع غير الرسمي. وعادة ما تكون العمالة في هذا القطاع غير آمنة في حالة عدم وجود عقد عمل أو دفع منظم، كما أنها تعمل على أساس يومي (باليومية)، وهو ما يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية. ولا يستطيع العمال في الاقتصاد غير الرسمي الوصول إلى العديد من الموارد اللازمة لتحسين إنتاجيتهم، وبالتالي عدم إتاحة الفرص لحياة أفضل، وهو عكس ما يسعى النمو الاحتوائي إلى تحقيقه.

كما تناولت دراسة (Harish, K., 2019)[٤] تحديات تحقيق النمو الاحتوائي في الهند على الرغم من إطلاق الحكومة للعديد من الخطط الخمسية والبرامج التنموية والتي تهدف إلى احتواء الفئات الفقيرة والمهمشة. ولكن بسبب وجود الفساد لم يتم تنفيذ هذه البرامج على النحو الذي يحقق شمولية النمو، ومن ثم زيادة الاستبعاد الاجتماعي والتمييز، هذا من ناحية. ومن ناحية

---

(١) Sakr, Hala, (2013), "The Road Towards Achieving Inclusive Growth: with Reference to the Egyptian Economy", Annual Conference, Managing Transition in Egypt: Political and Economic Vision, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, April., PP. 473-474.

(٢) Neil, Lee and Paul, S., (2016), "Inclusive Growth, the Relationship between economic growth and poverty in British cities", Environment and Planning: Economy and Space, Working Paper, July, PP. 1-5.

(٣) Dripto, Mukhopadhyay, (2019), Op.Cit., P.3.

(٤) Harish, K., Dubey, et al., (2019), "Impact of Technology Inclusive Growth", International Journal of Advance ND Innovative research, Working Paper, Volume 6, Issue 2(III), April-June, P. 91.

أخرى ترجع زيادة أعداد الفقراء إلى إزالة الدولة للغابات من أجل التطوير والتكنولوجيا، حيث يعتمد الفقراء خاصة فقراء الريف من النساء على الطبيعة في حياتهم اليومية، فضلاً عن انخفاض الإنتاجية بسبب قطع الأشجار، وهو ما يؤثر سلبياً على شمولية النمو.

وقد أشارت البحث إلى أن عدم مواكبة التغيرات التكنولوجية تُعتبر من أهم المعوقات نحو تحقيق شمولية النمو، حيث لا يزال التطبيق الجغرافي للتكنولوجيا الجديدة محدوداً في المناطق الريفية، خاصة في ظل عدم إدراك المبادئ الأساسية للحاسب الآلي لدى العديد من المزارعين، واقتصار فوائد التغير التكنولوجي على فئات معينة من المجتمع، وهو ما يؤدي في النهاية إلى تزايد الأمية والفقر وعدم توفير الخدمات المالية لجميع الفئات في المجتمع.

وتناولت دراسة (Robert, Z., 2019)(١)، بعض التحديات التي واجهت الصين في سبيل تحقيق النمو الاحتوائي، ومن أهمها: تغير السياسات التنموية والتي أدت إلى اتباع الدولة لنمط التغير الهيكلي مما نتج عنه انخفاض نسبة العمالة في قطاع التصنيع مع تزايد مستويات التشغيل في قطاع الخدمات، والحد من دور التصنيع وخاصة الصناعات التحويلية. أضف إلى ذلك عدم مراعاة هذه السياسات التنموية لتطوير مهارات العمالة الصناعية، الأمر الذي أدى إلى تآكل القدرة التنافسية للصين في قطاع الصناعة (خاصة الصناعات التحويلية) كثيف العمالة، ولا يزال معدل نمو العمالة في هذا القطاع منخفضاً وهو ما يشكل عائقاً أمام تحقيق احتوائية النمو.

كما بينت البحث أن الصين تعاني من ارتفاع معدلات البطالة، مع وجود وظائف شاغرة في نفس الوقت ويرجع ذلك إلى الخلل الهيكلي في توزيع القوى العاملة، وعدم التناسق بين عملية النمو والتعليم، حيث أن قطاع الصناعات التحويلية يوفر فرص عمل للعمال غير الماهرين نسبياً والأقل في مستوى التعليم، الأمر الذي أثَّر على تضاؤل القدرة التنافسية للصناعات التحويلية كما سبقت الإشارة.

كما أشارت البحث إلى وجود فجوة كبيرة في توزيع الدخول بين الريف والحضر نتيجة نظام التوزيع نفسه، حيث طبقت الصين نظاماً توزيعياً على أساس أن الأجر يكون حسب الجهد المبذول، ونظراً لاختلاف المجهود والقدرات بين العمال كان لابد من فجوة في توزيع الدخول، تحول دون احتوائية النمو.

وقد تناولت دراسة (معهد التخطيط القومي، ٢٠٢٢)(٢)، العديد من التحديات التي شهدها الاقتصاد العالمي في عام ٢٠٢٠، نتيجة ظهور جائحة (كوفيد-١٩)، والتي تعوق تحقيق النمو الاحتوائي. ومن أهمها الابتكارات التكنولوجية الحديثة، حيث دفعت جائحة (كوفيد-١٩) إلى زيادة الابتكار والإسراع بتطبيق تكنولوجيات جديدة مثل (الذكاء الاصطناعي وغيرها من التقنيات الرقمية كالتسويق الإلكتروني واستخدام المواقع الإلكترونية والروبوتات). وعلى الرغم من أن هذه التغيرات التكنولوجية تعد محركاً للنمو الاقتصادي العالمي، نتيجة توفيرها للعديد من الإمكانيات الجديدة في مجالات عديدة كالرعاية الصحية والتعليم والاتصالات والخدمات المالية، فإنها قد أدت إلى تفاقم عدم المساواة في الأجور وتسريح العمالة، بسبب انحيازها إلى ذوي المهارات المرتفعة وذوي الأجور العالية، وخلق فجوات رقمية جديدة. وعلى سبيل المثال فقد اتسعت الفجوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة والنامية، وبين الشباب وكبار السن، كما تؤدي هذه التقنيات الجديدة إلى اتساع الفجوة في التعليم بين الأسر الأكثر ثراءً مقارنة بالأسر الأكثر فقراً.

---

(١) Magayoshi, Hagashi, (2019), "Inclusive Growth and Fiscal decentralization in Japan: current state and challenges", OECD Fiscal Federalism in Studies, Working Paper, 13 June, PP. 97-105.

(٢) معهد التخطيط القومي(٢٠٢٢)، "تقرير حالة التنمية في مصر ٢٠٢٠"، القاهرة، ص ص ٩ - ٣٧٢.

٢- استخلاص وتصنيف تحديات النمو الاحتوائي

استناداً إلى ما سبق يمكن تصنيف تحديات النمو الاحتوائي إلى: تحديات اقتصادية، وتحديات اجتماعية، وتحديات سياسية، ويتم تناول هذه التحديات تفصيلاً تباعاً كما يتضح من الشكل التالي:

شكل رقم (٢)
تحديات النمو الاحتوائي

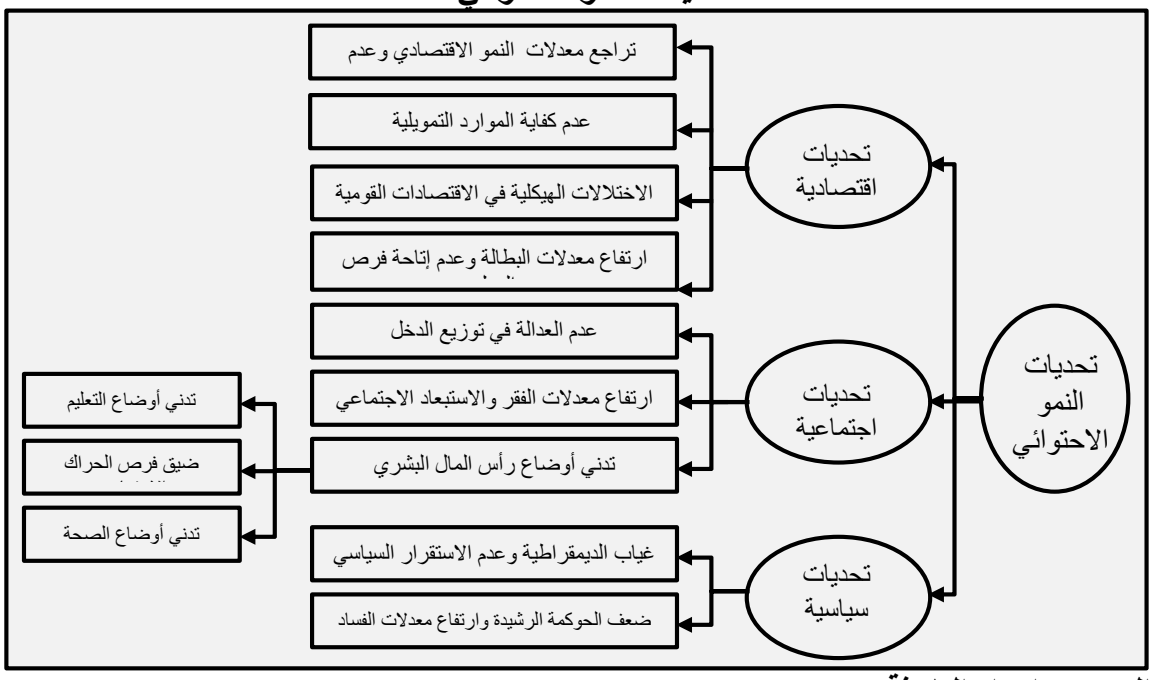

المصدر: إعداد الباحثة.

ثالثاً: تحليل التحديات التي تواجه تحقيق النمو الاحتوائي في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢١):

١- تحليل التحديات الاقتصادية للنمو الاحتوائي

تتمثل هذه التحديات الاقتصادية التي تواجه تحقيق النمو الاحتوائي فيما يلي:

أ- تراجع معدل النمو الاقتصادي وعدم استدامته

لم يحقق الاقتصاد المصري معدل نمو مرتفع يتسم بالاستدامة على مدار فترة البحث، ويوضح الشكل رقم (٣) تطور معدل النمو الاقتصادي معبراً عنه بمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومعدل نمو نصيب الفرد من هذا الناتج على مدار أعوام فترة البحث، في حين يوضح الشكل رقم (٤) متوسط معدل النمو الاقتصادي، ومتوسط معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال خمس فترات فرعية تم تقسيمها استناداً إلى: التشابه في الاتجاه العام لتطور معدل النمو الاقتصادي ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سواء بالارتفاع أو الانخفاض، والتي تعكس في الغالب طبيعة الأداء الاقتصادي كمحصلة لمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي تعرض لها الاقتصاد المصري خلال كل فترة فرعية.

شكل رقم (٣)
تطور معدل النمو الاقتصادي
خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢١)%

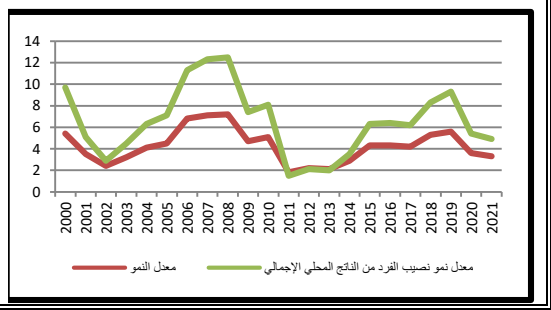

شكل رقم (٤)
متوسط معدل النمو ومتوسط معدل نمو
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
الحقيقي خلال خمس فترات فرعية %

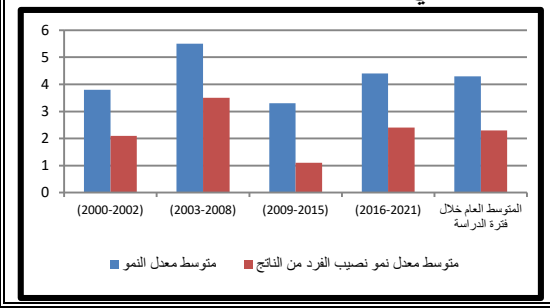

المصدر: إعداد الباحثة استناداً إلى: World Bank, World Development Indicators, (٢٠٢٢).

ويتضح من الشكلين السابقين ما يلي:

شـــهدت الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٢) انخفاضـــاً حاداً في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل نمو نصـــيب الفرد من هذا الناتج ليصـــل إلى ٢,٤% و٠,٥% عام ٢٠٠٢ مقابل ٥,٤% و٤,٣% عام ٢٠٠٠. كذلك حققت تلك الفترة متوســطا لمعدل النمو الاقتصـــادي يقل عن كلٍ من المتوســـط العام المحقق خلال فترة البحث ككل والمتوســـط المحقق في الفترات الفرعية الأخرى. ويرجع ذلك الانخفاض إلى العديد من الصـــدمات الداخلية والخارجية التي شـــهدها الاقتصـاد المصـري خلال تلك الفترة، وتتمثل تلك الصـدمات في تداعيات الأزمة المالية الآسـيوية التي انتهت عام ٢٠٠٠، ثم هجوم ١١ ســبتمبر في عام ٢٠٠١ في الولايات المتحدة الأمريكية، وقامت الحكومة بالاستجابة لتلك الصـدمات من خلال إتباع سياسـة نقدية انكماشـية اعتمدت على رفع سـعر الفائدة، وإجراء تخفيضـات متتالية في قيمة العملة المحلية. الأمر الذي أدى إلى ارتفاع قيمة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، وإستمرار تراجع معدل النمو الاقتصادي(١).

أما الفترة (٢٠٠٣-٢٠٠٨) فشـــهدت انفراجاً ســـريعاً وقوياً في معدل نمو كل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ونصـــيب الفرد من هذا الناتج بلغ ٧,٢% و٥,٣% عام ٢٠٠٨ مقابل ٣,٢% و١,٣% عام ٢٠٠٣. كما حققت تلك الفترة متوســطا لمعدل النمو الاقتصـــادي يفوق كلاً من المتوســـط العام المحقق خلال فترة البحث ككل، والمتوســـط المحقق في الفترات الفرعية الأخرى.

ويرجع ذلك إلى حدوث عدة تطورات أثرت إيجابياً على معدل النمو الاقتصـادي في بداية الفترة عام ٢٠٠٣ ومنها: زيادة فاعلية برامج الإصـــلاح والتكيف الهيكلي بشـــقيه الاقتصـــادي والسياسي، وتحسين المشاركة المجتمعية(٢). وفي عام ٢٠٠٤ تبنت الحكومة الجديدة منهجاً شاملاً للإصـلاح الاقتصـادي، حيث تم تعديل التشـريعات الاقتصـادية وأهمها تخفيض العبء الضـريبي، وتحفيز التصنيع المحلي وزيادة القدرة التنافسية للمنتج الوطني، الذي مكن الاقتصاد المصري من مواصلة النمو بخطى متسارعة ليصل إلى ٧,٢% عام ٢٠٠٨(٣).

---

(١) El-Laithy, Heba, (2011), "The ADCR 2011: Poverty in Egypt (2009), United Nations Development Programme (UNDP), Arab Development Challenges Report Background Paper 2011/11, P. 1.

(٢) وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، "تقرير متابعة الأداء التنموي في إطار خطة ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ٢٠٠٥/٢٠٠٦"، ص ٧.

(٣) وزارة التخطيط والتنمية الاقتصـادية، "تقرير متابعة الخطة الخمسـية السـادسـة(٢٠٠٧/٢٠٠٨-٢٠١١/٢٠١٢)"، ص ص ١٨ – ٩ ١.

ولكن حدثت تطورات دولية غير مواتية خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٥)، أبرزها حدوث الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٩ وتأثر الاقتصاد المصري بها، حيث أدت إلى انخفاض قيمة كل من: الصادرات، وإيرادات قناة السويس وإيرادات السياحة، وكذلك انخفاض معدلات النمو القطاعية، ومن ثم انخفاض معدل النمو الاقتصادي ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٩ ليصل إلى ٤,٧% و٢,٧% على التوالي.

وبسبب جهود الاصلاح الاقتصادي عام ٢٠١٠ استطاع الاقتصاد المصري التعافي من تداعيات الأزمة المالية، وارتفع معدل النمو الاقتصادي ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ ٥,١% و٣% على التوالي، ولكن في عام ٢٠١١ انخفض كل من معدل النمو الاقتصادي ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى ١,٨% و-٠,٣% على التوالي، وذلك بسبب اندلاع ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وما صاحبها من انتشار الاضرابات والاعتصامات العمالية وتفشي أعمال العنف وحالة الانفلات الأمني، إلى جانب استمرار حالة الركود الاقتصادي على الصعيد الدولي(١).

وقد تلاها ثورة يونيو عام ٢٠١٣، والتي أدت إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى ٢,١% و-١,٠% على التوالي، وذلك نتيجة لعدم الاستقرار السياسي. ومع بداية عام ٢٠١٤ شهد الاقتصاد المصري موجة تصاعدية تدريجية في معدلات النمو الاقتصادي استمرت حتى عام ٢٠١٥، نتيجة للمحفزات السياسية وبعض القرارات الخاصة بالاستثمار ليصل معدل النمو إلى ٢,٩% عام ٢٠١٤ و٤,٣% عام ٢٠١٥، كذلك ارتفع معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٢% عام ٢٠١٥ مقابل ٠,٦% عام ٢٠١٤. كما حققت تلك الفترة متوسطا لمعدل النمو الاقتصادي ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وصل إلى ٣,٣% و١,١% على التوالي، وهو يقل عن كلٍ من المتوسط العام المحقق خلال فترة البحث ككل، والمتوسط المحقق في الفترات الفرعية الأخرى.

أما الفترة (٢٠١٦-٢٠٢١) فقد شهدت تذبذباً في معدلات النمو الاقتصادي ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي، حيث ارتفع معدل النمو الاقتصادي ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٦ من ٤,٣% و٢,١% ليصل إلى ٥,٦% و٣,٧% عام ٢٠١٩، ثم انخفض إلى ٣,٦% و١,٨% عام ٢٠٢٠، واستمر التراجع حتى بلغ ٣,٣% و١,٦% عام ٢٠٢١ على التوالي.

ويرجع هذا التذبذب في معدلات النمو الاقتصادي إلى تداعيات جائحة (كوفيد-١٩) على الاقتصاد المصري، وما ترتب على ذلك من توقف جزئي للأنشطة الاقتصادية نتيجة الإجراءات الاحترازية العديدة التي تبنتها مصر لمواجهة الجائحة، والتي جاءت بعد سنوات صعبة بذلت مصر فيها جهوداً كبيرة لمعالجة الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد منذ عقود، وذلك من خلال برنامج الإصلاح الاقتصادي عام ٢٠١٦ بالشراكة مع صندوق النقد الدولي(٢).

وقد حاول الاقتصاد المصري التعافي من تداعيات الجائحة، حيث استهدف برنامج الحكومة "مصر تنطلق" للفترة (٢٠١٩-٢٠٢١) تحقيق معدل نمو ٨% بحلول عام ٢٠٢١(٣). ولكن المؤشرات توضح أن هذا المعدل لم يتحقق فقد بلغ معدل النمو أدنى مستوياته خلال هذا العام ليصل إلى ٣,٣% مقارنة بباقي سنوات تلك الفترة.

---

(١) وزارة المالية، "التقرير المالي الشهري عن شهر ديسمبر ٢٠١٢"، ص ١.

(٢) معهد التخطيط القومي،(٢٠٢٠)، "الآثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كو ونا على واقع وآفاق التنمية في مصر"، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، عدد خاص، نوفمبر، صص ٤ ★ ٥ ٨.

(٣) معهد التخطيط القومي،(٢٠١٨)، "تقرير حالة التنمية في مصرص ١ ٧.

وبناءً على ما سبق يمكن القول بأن معدل النمو الاقتصادي في مصر قد اتسم بالضعف وعدم الاستدامة خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢١)، فقد كان يدور معدل النمو حول متوسط عام قدره ٤,٣%، وهذا المعدل يقل عن المعدل الحرج الذي اقترحته دراسة (العيسوي، ٢٠٠٧)(١)، وهو ٦% سنوياً، ولمدة تتراوح ما بين ٢٥ إلى ٣٠ سنة لتحقيق نمو مستدام، وهو ما يشكل عائقاً كبيراً نحو تحقيق النمو الاحتوائي في مصر.

ب- عدم كفاية الموارد التمويلية

تتوقف عملية النمو الاحتوائي في مصر إلى حدٍ كبير على مشكلة التمويل(*)، خاصة في ظل قصور الموارد التمويلية المحلية، حيث يعاني الاقتصاد المصري من ضعف معدلات الإدخار والاستثمار. ويرجع هذا الضعف إلى ارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة، والذي يستنزف النسبة الأكبر من المدخرات المحلية، وبالتالي زيادة الضغط على موارد التمويل المحلية، واللجوء إلى الاقتراض الخارجي الذي يضيف عليها أعباء جديدة. علاوة على ضعف القدرة على جذب مصادر تمويل خارجية بشروط مناسبة وتكلفة مقبولة، وعدم تبني أدوات مبتكرة للتمويل، وهو ما يؤثر على القدرات التمويلية للتنمية ويزيد من حجم الدين العام(٢).

ويبين الشكل التالي تطور إجمالي الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠/٢٠٠١-٢٠٢١/٢٠٢٢)%:

شكل رقم (٥)
تطور إجمالي الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠/٢٠٠١-٢٠٢١/٢٠٢٢)%

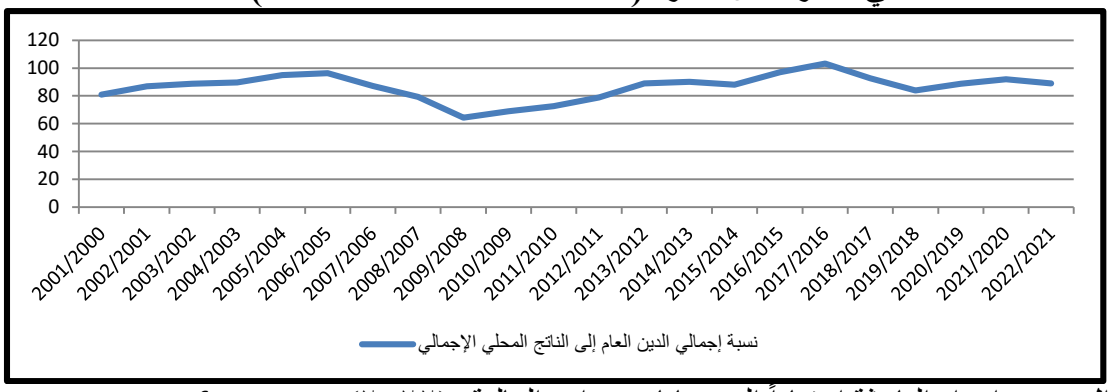

المصدر: إعداد الباحثة استناداً إلى: بيانات وزارة المالية، (٢٠٢٢). www.mof.gov.eg.

ويتضح من الشكل السابق ارتفاع إجمالي الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠/٢٠٠١-٢٠٢١/٢٠٢٢)% في مصر، حيث كانت تلك النسبة ٨١,٠% عام ٢٠٠٠/٢٠٠١، ثم أخذت اتجاهاً تصاعدياً بلغت ٩٦,٤% عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦، لتتجاوز ١٠٠% عام ٢٠١٦/٢٠١٧، حيث بلغت ١٠٣,٢% – قبل تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي الأخير-، ثم أخذت تنخفض عاماً وترتفع عاماً آخر حتى بلغت ٨٩% عام ٢٠٢١/٢٠٢٢. وقد ساهم ارتفاع حجم الدين العام في زيادة الفجوة التمويلية في مصر، والحد من قدرة الحكومة على التصدي للصدمات الاقتصادية وتحقيق نمو شامل(٣).

---

(١) العيسوي، إبراهيم،(٢٠٠٧)، "الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً: تحليل للتطورات الاقتصادية الكلية منذ ١٩٧٤، وبإن تداعياتها الاجتماعية مع تصور لنموذج تنموي بديل"، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، صص ٦٩ + ١٧٠.

(*) للمزيد من التفاصيل حول تحديات تمويل التنمية في مصر، يمكن الرجوع إلى: معهد التخطيط القومي(٢٠٢٠)، "تقرير حالة التنمية في مصر ٢٠١٩"، مرجع سبق ذكره، صص ٥ + ٨ ٩.

(٢) معهد التخطيط القومي(٢٠١٩)، "تقرير حالة التنمية في مصر ٢٠١٨"، القاهرة، ٥ ٨.

(٣) معهد التخطيط القومي(٢٠٢٠)، "تقرير حالة التنمية في مصر ٢٠١٩"، مرجع سبق ذكره، ١ ٩.

ويعاني الاقتصاد المصري من قلة وتراجع المدخرات الحالية المقابلة لمتطلبات الاستثمار الحالي الذي تفرضه معدلات التنمية، حيث يتم تمويل الاستثمارات بصفة أساسية في مصر من الإدخار المحلي، الذي يتسم بالانخفاض الشديد، وهو ما يترتب عليه وجود الفجوة التمويلية(١). الأمر الذي يعني أن المستوى الموجود من المدخرات غير كاف لتلبية الاستثمارات لتحقيق أهداف النمو الشامل(٢).

ويوضح الشكل التالي تطور الفجوة التمويلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠/٢٠٠١–٢٠٢١/٢٠٢٢)%:

شكل رقم (٦)

تطور الفجوة التمويلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠/٢٠٠١-٢٠٢١/٢٠٢٢)%

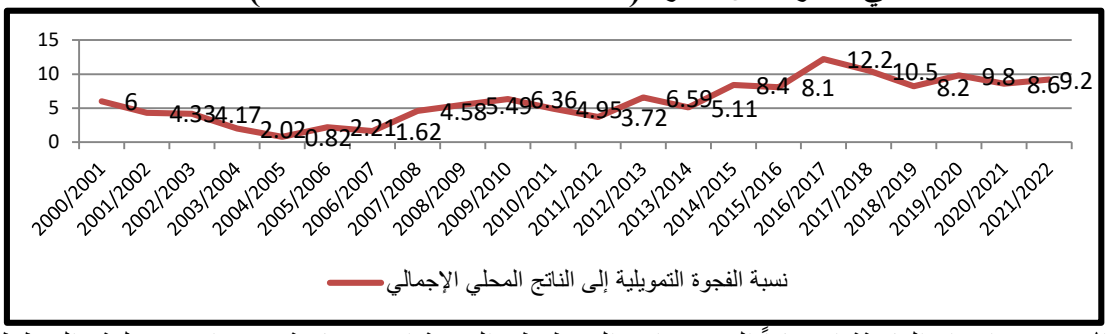

المصدر: إعداد الباحثة استناداً إلى: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، سنوات مختلفة، الخطط السنوية والخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة. www.mpmar.gov.eg.

ويتضح من الشكل السابق تقلب الفجوة التمويلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (٢٠٠٠/٢٠٠١-٢٠٢١/٢٠٢٢) في مصر، حيث كانت تلك النسبة ٦% عام ٢٠٠٠/٢٠٠١، ثم أخذت اتجاهاً هبوطياً حتى عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧، إذ لم تتجاوز ١,٦٢%، ثم بدأت ترتفع عاماً أو أكثر وتهبط عاماً أو أكثر حتى وصلت إلى أقصى نسبة في عام ٢٠١٦/٢٠١٧ وهي ١٢,٢% وبعدها أخذت اتجاهاً تنازلياً حتى وصلت إلى ٩,٢% عام ٢٠٢١/٢٠٢٢. ويشير تقلب فجوة الموارد التمويلية إلى أن وضع الدين سيصبح عرضة للمخاطر المستقبلية، خاصة في ظل عدم كفاءة إدارة السياسة المالية، والتي تتمثل في أنه بدلاً من إضافة الحكومة مزيداً من الموارد لتمويل الاستثمارات العامة، فإنها تقوم بمزاحمة القطاعات غير الحكومية، والسحب من الإدخار المحلي لتغطية عجز الموازنة العامة، بما ينعكس سلباً على إدارة ملف الدين في مصر من ناحية، ويؤثر سلباً على مؤشرات الدين العام من ناحية أخرى(٣).

أضف إلى ذلك أن انتشار جائحة (كوفيد-١٩)، قد وضع الاقتصاد المصري في أزمة اقتصادية، وانعكست آثارها على زيادة حجم الفجوة التمويلية من ٩٣,٥ مليار جنيه سنوياً قبل جائحة (كوفيد-١٩) إلى ١٤٥ مليار جنيه سنوياً بعد الجائحة(٤)، مما يعني زيادة الانفاق الإضافي المطلوب لإحراز تقدم نحو تحقيق أهداف النمو الاحتوائي، حيث بلغ إجمالي الاحتياجات التمويلية في مصر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٩,٣٦% في عام ٢٠٢١/٢٠٢٢(٥).

---

(١) المرجع السابق، ص ٣ .٩

(٢) الجزار، فاروق فتحي، وآخرون(٢٠٢١)، "فجوة الموارد المحلية في مصر وأهم الاتجاهات الحديثة في الإدخار والاستثمار لتقليص الفجوة"، مجلة البحوث المالية والتجارية، العدد(٢)، إبريل، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، ص ص ١ .٤

(٣) الخشن، سارة محمد(٢٠٢٢)، "إدارة الدين في مصر وتمويل أهداف التنمية المستدامة"، تقرير تمويل التنمية المستدامة في مصر، جامعة الدول العربية، القاهرة، ص ص ٨ ٩ + ٢٠٢ .٢٠٢

(٤) الجزار، فاروق فتحي، وآخرون(٢٠٢١)، مرجع سبق ذكره، ص ١ .٤

(٥) الخشن، سارة محمد(٢٠٢٢)، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٢، نقلاً عن صندوق النقد الدولي(٢٠٢١).

ج- الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد القومي

تشكل الاختلالات الهيكلية تحدياً أساسياً نحو تحقيق احتوائية النمو، نظراً لأنها من أهم الأسباب الرئيسة في ضعف معدلات النمو الاقتصادي في مصر، وتنشأ هذه الاختلالات نتيجة النمو غير المتوازن لقطاعات الاقتصاد القومي.

ويعد التعرف على هيكل الناتج المحلي الإجمالي، من أهم المؤشرات الهامة والدالة على التغيرات الهيكلية للاقتصاد القومي خلال فترة البحث، وذلك كما يتضح من الأشكال التالية:

شكل رقم (٧)

تطور هيكل الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد القومي

خلال الفترة (٢٠٠٠/٢٠٠١ – ٢٠٢١/٢٠٢٢)%

المصـــدر: إعداد الباحثة اســـتناداً إلى: بيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصـــادية (٢٠٢٢)، والنسب حسبت بمعرفة الباحثة، والبيانات الأصلية بالأسعار الجارية وبالمليون جنيه.

شكل رقم (٨)

الأنصبة النسبية لقطاعات الاقتصاد القومي الأساسية في توليد الناتج خلال عام ٢٠٠٠/٢٠٠١%

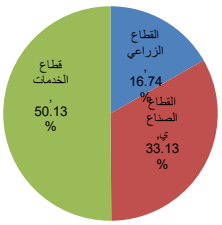

شكل رقم (٩)

الأنصبة النسبية لقطاعات الاقتصاد القومي الأساسية في توليد الناتج خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٢%

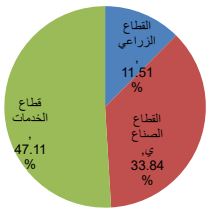

شكل رقم (١٠)

متوسط الأنصبة النسبية لقطاعات الاقتصاد القومي الأساسية في توليد الناتج خلال الفترة (٢٠٠٠/٢٠٠١-٢٠٢١/٢٠٢٢)%

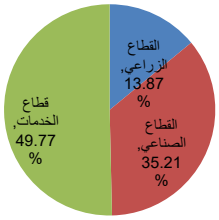

المصـــدر: إعداد الباحثة اســـتناداً إلى: بيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصـــادية (٢٠٢٢)، والنسب حسبت بمعرفة الباحثة، والبيانات الأصلية بالأسعار الجارية وبالمليون جنيه.

ويتضح مما سبق ما يلي:

- أخذت مساهمة القطاع الزراعي اتجاهاً عاماً هابطاً ابتداءًا من عام ٢٠٠٠/٢٠٠١، حيث كانت تمثل ١٦,٧٤% من الناتج المحلي الإجمالي، وأخذت في الانخفاض المستمر عاماً بعد آخر حتى وصلت إلى ١١,٥١% من هذا الناتج عام ٢٠٢١/٢٠٢٢، كما انخفضت الأهمية النسبية لهذا القطاع إلى ١٣,٨٧% في المتوسط عن تلك الفترة.
- كانت مساهمة القطاع الصناعي ثابتة تقريباً في عام ٢٠٠٠/٢٠٠١، وعام ٢٠٠١/٢٠٠٢، ثم بدأت من عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ تصعد عاماً وتهبط آخر بتذبذب في حدود ١% قل أو زاد عنها قليلاً وذلك حتى عام ٢٠١٥/٢٠١٦، حيث بلغت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٣٥,٦%، لتأخذ اتجاهاً عاماً هابطاً بعد ذلك لتصل إلى ٣٣,٨٤% من الناتج

المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٢/٢٠٢١، وهو ما أدى إلى انخفاض الأهمية النسبية لهذا القطاع إلى ٣٥,٢١% في المتوسط عن تلك الفترة.

- كما أن مساهمة قطاع الصناعة التحويلية والتعدين في توليد الناتج المحلي الإجمالي قد أخذ اتجاهاً عاماً هابطاً طوال فترة البحث، حيث كانت مساهمته في توليد الناتج ١٩,٣٩% في عام ٢٠٠١/٢٠٠٠، ثم انخفضت حتى وصلت إلى ١٨,١٨% في عام ٢٠٢٢/٢٠٢١، بما يفقد النمو في هذا القطاع التراكمية. بينما اتسم أداء قطاع البترول ومشتقاته بالتقلب صعوداً وهبوطاً طوال فترة البحث، حيث ارتفعت مساهمته في توليد الناتج من ٧,٣٨% عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى ٢١,٤% عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ – لم تتعدَ مساهمة قطاع البترول في توليد الناتج هذا المعدل طوال فترة البحث-، لتأخذ اتجاهاً عاماً هابطاً بعد ذلك لتصل إلى ٥,٠٤% عام ٢٠٢١/٢٠٢٠، ثم ازدادت في عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ زيادة طفيفة بلغت ٦,١٩% من الناتج المحلي الإجمالي.
- إن القطاع الغالب في توليد الناتج طوال فترة البحث هو قطاع الخدمات، متفوقاً في ذلك على قطاعي الزراعة والصناعة، حيث بلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ٥٠,١٣% في عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ وبلغت ٤٧,١١% عام ٢٠٢٢/٢٠٢١، كما زادت الأهمية النسبية لجملة القطاعات الخدمية إلى ٤٩,٧٧% في توليد الناتج في المتوسط عن تلك الفترة. علاوة على استمرار اعتماد الاقتصاد المصري على قطاع الخدمات الإنتاجية على حساب قطاع الخدمات الإجتماعية والذي يعد القطاع الرائد في تحفيز الحراك الاجتماعي وتعزيز مؤشرات النمو الاحتوائي.

فقد بلغت مساهمة قطاع الخدمات الإنتاجية في توليد الناتج عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ حوالي ٣٢,٠٣% مقابل ١٨,١٠% لقطاع الخدمات الإجتماعية، وفي عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ سجل نصيب قطاع الخدمات الإنتاجية في توليد الناتج حوالي ٤٥,٣٥% مقابل ٢٠,٠٢% لقطاع الخدمات الاجتماعية، وبالتالي لم يتمكن قطاع الخدمات الاجتماعية من تعزيز مؤشرات النمو الاحتوائي أو تحقيق احتوائية النمو.

ويتبين مما سبق عدم وجود تغيرات جوهرية في هيكل الناتج المحلي الإجمالي، وفي ضوء ذلك يتم تحديد التحديات التي تواجه القطاعات الاقتصادية الأساسية، والتي تشكل عائقاً نحو تحقيق النمو الاحتوائي في مصر(*) وذلك كما يلي:

- تحديات قطاع الزراعة: ومن أهم هذه التحديات: محدودية الموارد المائية، وتزايد النمو السكاني، وتفتيت الحيازة الزراعية، وتعديات الامتدادات العمرانية على الأراضي الزراعية، وهذه التحديات تمثل قيداً رئيساً على إمكانيات تنمية القطاع الزراعي، حيث ترتبط عملية احتوائية النمو بحجم المتاح من الموارد وإستغلالها بطريقة تتسم بالكفاءة(١).
- تحديات قطاع الصناعة: وتتضمن هذه التحديات: عدم ملاءمة بيئة الاستثمار في مصر فضلاً عن استمرار البيروقراطية، وغياب المنافسة، وعدم كفاءة الأسواق، ناهيك عن ارتفاع أسعار الغاز، حيث مازال السعر أعلى من متوسط سعر تصدير الغاز المصري في بعض الصفقات التصديرية. وكذلك ارتفاع تكلفة إمداد العديد من الصناعات بإحتياجاتها من الكهرباء، بالإضافة إلى ارتفاع سعر وحدة استهلاك الكهرباء (كيلووات/ ساعة)، علاوة على منافسة الدولة للقطاع الخاص الصناعي، حيث اتجهت الدولة في ظل أزمات الإنتاج بالتدخل والتوسع في العديد من

(*) وللمزيد من التفاصيل حول التحديات الاقتصادية التي تواجه كافة القطاعات الاقتصادية والتي تشكل عقبة أمام تحقيق النمو الاحتوائي في مصر يمكن الرجوع إلى: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري(٢٠١٥)، "استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠"، مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري، شرم الشيخ، ١٣ + ١٥ مارس، ص ص ٢ – ٣ ٤ .٣

(١) Skr, Hala, (2013), Op.Cit., PP. 473-474.

الأنشـــطة الإنتاجية دون مراعاة توقعات الســـوق وهو ما ســـاهم في زيادة الطاقات الإنتاجية المعطلة(١).

- تحديات قطاع الخدمات: وتتمثل هذه التحديات فيما يلي(٢):

– معاناة الاقتصاد المصري من العجز المزمن والمتفاقم في الموازنة العامة، والذي يقلل من قدرة الحكومة على تقديم الخدمات الجيدة، فضـــلاً عن أثره على صـــعوبة إتاحة هذه الخدمات من الأساس.

– تركز قطاع الخدمات في قطاع الخدمات الإنتاجية وهي إما قطاعات منخفضـــة الإنتاجية الكلية لعناصـــر الإنتاج (كأنشـــطة النقل واللوجســـتيات محدودة القيمة المضـــافة للناتج المحلي، أو قطاعات مرتفعة الحساسية للتقلبات الاقتصادية الدولية كقطاع السياحة وقناة السويس)، وهو ما يقلل من الأثر الكلي لقطاع الخدمات على النمو الاحتوائي.

د- ارتفاع معدل البطالة وعدم إتاحة فرص العمل، كما يتبين من الشكل التالي:

شكل رقم (١١)

تطور معدل البطالة وحجم قوة العمل في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٢١)

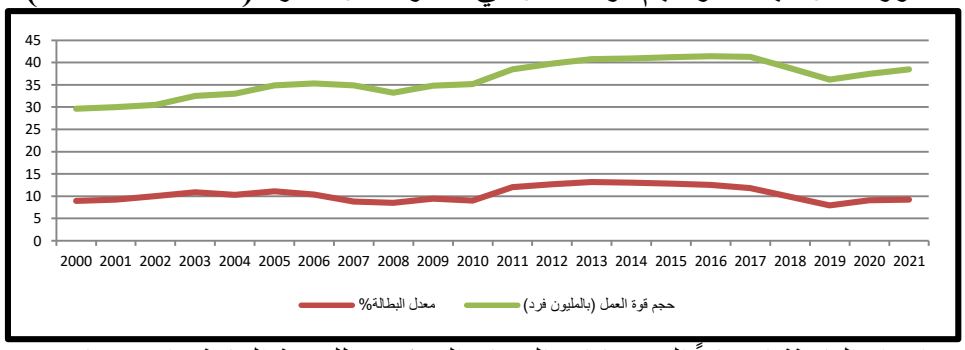

المصدر: إعداد الباحثة استناداً إلى: بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠٢٢).

يتضـــح من الشـــكل الســـابق أن معدل البطالة قد شـــهد ارتفاعاً ملحوظاً من ٨,٩% عام ٢٠٠٠ إلى ١١,١% عام ٢٠٠٥، ثم انخفض بعد ذلك إلى ٨,٥% عام ٢٠٠٨، ثم عاود الارتفاع في عام ٢٠٠٩ وســـجل ٩,٤%. كما شـــهد تزايداً ملحوظاً خلال الفترة الإنتقالية بعد ثورة يناير ٢٠١١، بالمقارنة بالفترة الأكثر اســـتقراراً والتي ســـبقت الثورة، حيث ســـجل ١٢%، ١٢,٧%، ١٣,٢% في أعوام ٢٠١١، ٢٠١٢ و٢٠١٣ على الترتيب مقارنة ب ٩,٤% عام ٢٠٠٩ و٩% عام ٢٠١٠، تم حدث انخفاض بعد ذلك ليصـــل إلى ٩,٩% عام ٢٠١٨، ويرجع ذلك الانخفاض إلى الاستثمارات الضخمة في المشروعات القومية والتي حفزت بعض الأنشطة الاقتصادية التي تمد هذه المشـــروعات بمســـتلزماتها من مواد البناء والتشـــييد(٣)، ثم حدث انخفاض طفيف بعد ذلك ليصل إلى ٩,١%، ٩,٢% في عامي ٢٠٢٠، ٢٠٢١، على الترتيب.

كما يتضـــح أيضـــاً من نفس الشـــكل أنه خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٢١) قد ازداد حجم قوة العمل من ٢٠,٧ مليون فرد في بداية الفترة إلى ٢٩,٣ مليون فرد في نهايتها، أي بلغ مقدار الزيادة للداخلين الجدد لســـوق العمل حوالي ٨,٦ مليون فرد خلال تلك الفترة. ويلاحظ أنه مع الأعداد المتزايدة للأفراد الذين يدخلون ســـوق العمل، فإن هناك ارتفاع كبير في معدل البطالة في

---

(١) معهد التخطيط القومي(٢٠٢٠)، "تقرير حـالـة التنميـة في مصـــر ٢٠١٩"، مرجع ســـبق ذكره، صص ٩ ٦- ٠ ٧.

(٢) يوسف، محمد(٢٠١٨)، "تقييم ور قطاع الخدمات في تعزيز النمو الاحتوائي (دراسة الحالة المصرية)"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، السنة السادسة عشر، العدد(٧٠)، صص ٨ ٣ ٩ ٣.

(٣) معهد التخطيط القومي(٢٠١٩)، "تقرير حالة التنمية في مصر ٢٠١٨"، مرجع سبق ذكره، ص ٢ ٧.

جميع سنوات فترة البحث عن المعدل الطبيعي للبطالة الذي يقدر من ٤% إلى ٦%، حيث بلغ معدل البطالة في بداية الفترة ٨,٩% وفي نهايتها بلغ ٩,٢%. وهو ما يعني ضعف قدرة سوق العمل المصري عن توفير فرص العمل الكافية لاستيعاب الزيادة المتدفقة سنوياً في حجم قوة العمل، وخاصة استيعاب الشباب من جميع فئات المجتمع الذين يدخلون سوق العمل. وهو ما يشكل عائقاً نحو تعزيز النمو الاقتصادي واسع النطاق، ويمثل عقبة أساسية نحو السبل الكفيلة بتحقيق نمو مستدام وشامل.

وقد ساهمت العديد من التحديات في تدهور نوعية الوظائف وعدم خلق فرص عمل لائقة للأعداد المتزايدة من الشباب الذين يدخلون سوق العمل في مصر، ويمكن حصرها كما يلي:

- **ضعف معدل المشاركة في القوى العاملة للجنسين وانخفاض معدل التشغيل، كما يتضح من الشكل التالي:**

شكل رقم (١٢)
تطور معدل المشاركة في القوى العاملة للجنسين ومعدل التشغيل في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢١)%

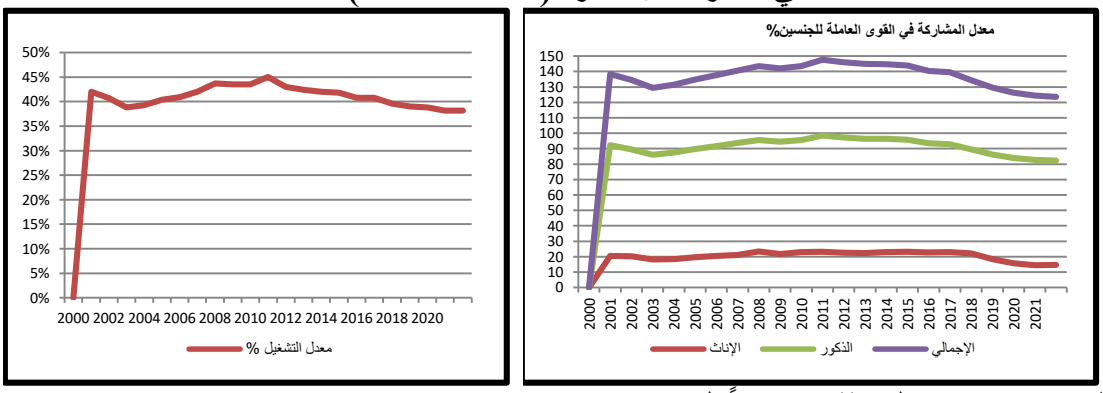

المصدر: إعداد الباحثة استناداً إلى: International Labour Organization, (2022), ILOSTAT

يتبين من الشكل السابق أن المعدل الإجمالي للمشاركة في القوى العاملة(*) قد شهد تقلباً خلال فترة البحث، حيث انخفض المعدل من ٤٦,٢% في عام ٢٠٠٠ إلى ٤٦% في عام ٢٠٠٥. ليتعافى المؤشر إلى حد كبير بعد ذلك ليصل إلى ٤٩,٣% في عام ٢٠١٠، ثم شهد اتجاهاً عاماً للانخفاض بعد ذلك، وهو ما ظهر جلياً في أعقاب جائحة (كوفيد-١٩)، حيث انخفض معدل المشاركة الإجمالي إلى ٤١,٥% في عام ٢٠٢٠ مقارنة بـ٤٢,٢% في عام ٢٠١٩، واستمر انخفاض هذا المؤشر بعد ذلك ليصل إلى ٤١,٣% في عام ٢٠٢١.

كما سلط نفس الشكل الضوء على الفوارق الكبيرة القائمة بين الجنسين، فقد كان معدل مشاركة الذكور في القوى العاملة عند ٧١,٨%، أي أعلى بثلاثة أضعاف من نظيره عند الإناث والذي بلغ ٢٠,٤% في عام ٢٠٠٠. واستمر هذا الفارق بعد ذلك طوال فترة البحث، ليبلغ معدل المشاركة للذكور ٦٧,٧% أي أعلى بأربعة أضعاف من نظيره عند الإناث والذي بلغ ١٤,٦% في عام ٢٠٢١. وقد شهدت فترة البحث انخفاضاً في معدلات المشاركة في القوى العاملة للجنسين، ولكن كان الانخفاض في معدلات المشاركة أكثر بين الإناث مقارنة بالذكور.

كما يعكس معدل التشغيل(**)، كما هو موضح أيضاً في الشكل السابق نفس الاتجاهات المماثلة لمعدل المشاركة في القوى العاملة سواء اتجاه التعافي أو اتجاه الانخفاض. فقد بلغ أعلى

(*) معدل المشاركة في القوى العاملة = إجمالي القوى العاملة ÷ عدد السكان في سن العمل(١٥ سنة فأكثر)%.

(**) معدل التشغيل = عدد السكان في سن العمل(١٥ سنة فأكثر) ÷ إجمالي عدد السكان%.

معدل تشـــغيل خلال فترة البحث حوالي ٤٥% في عام ٢٠١٠، كما انخفض معدل التشـــغيل من ٤٢% في عام ٢٠٠٠ إلى ٣٨,٢% في عام ٢٠٢١ ويمكن إرجاع هذا الانخفاض إلى تداعيات جائحة (كوفيد-١٩) في عام ٢٠٢٠.

- **عدم استقرار معدل نمو التشغيل وانخفاض مرونة التشغيل**

يوضـح الشـكل التالي تطور معدل نمو التشـغيل ومرونة التشـغيل في مصـر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢١)%:

شكل رقم (١٣)

تطور معدل نمو التشغيل ومرونة التشغيل في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢١)%

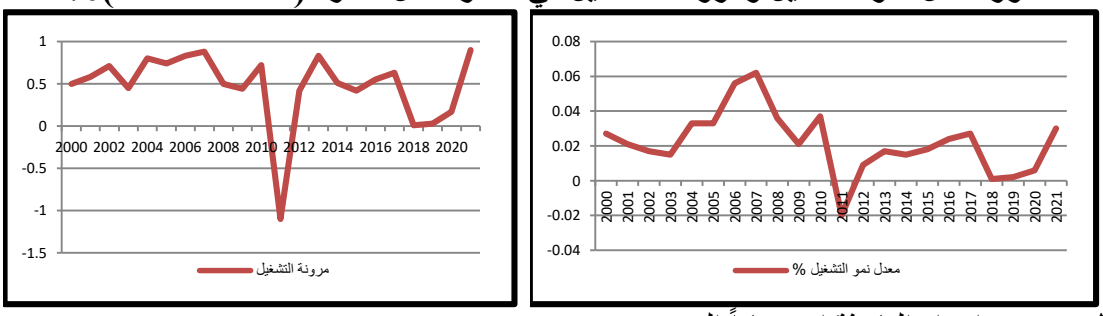

المصـــدر: إعداد الباحثة اســـتناداً إلى: International Labour Organization, (2022), ILOSTAT Database.

يتبين من الشكل السابق عدم استقرار معدل نمو التشغيل خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢١)، حيث بلغ حوالي ٢,٧% في بداية الفترة، ووصـــل إلى ٣% في نهايتها، كما بلغ الحد الأدنى لهذا المعدل حوالي -٢% في عام ٢٠١١، والحد الأقصـــى له حوالي ٦,٢% عام ٢٠٠٧. ولعل هذا التقلب يرجع إلى تلك العوامل الداخلية والخارجية والهيكلية التي ســـاهمت في تقلب النمو الاقتصادي كما سبق القول.

كما يلاحظ أن مرونة التشغيل(*) غير مرنة وتقل عن الواحد الصحيح طوال فترة البحث، حيث بلغت أعلى مرونة تشـغيل في عام ٢٠٢١ وبلغت ٠,٩، كما انخفضـت بشـكل ملحوظ إلى أدنى مســتوى قياســي لها بلغ -١,١ في عام ٢٠١١ في أعقاب ثورة ٢٥ يناير، وعلى الرغم من تعافيها في السـنوات التالية لهذا العام، حيث بلغت ٠,٦٣ في عام ٢٠١٧، إلاَّ أنها تدهورت وظلت بين ٠,٠١ و٠,٠٣ منذ عام ٢٠١٨ وحتى عام ٢٠١٩ في أعقاب تداعيات جائحة (كوفيد-١٩)، على الرغم من ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في هذا العام والذي بلغ ٥,٦%.

وهو ما يبرز الانفصال الواضح بين النمو الاقتصادي والتشغيل، الأمر الذي يدل على أن العلاقة بين النمو الاقتصـــادي ومعدل نمو التشـــغيل ليســـت علاقة أحادية الاتجاه، وأن النمو الاقتصـــادي وحده لا يكفي لتفسـير التغيرات التي تحدث لمعدلات نمو التشـغيل في سـوق العمل، وهو ما يعني ضـــعف قدرة الاقتصـــاد المصـــري على توليد الوظائف مع النمو الاقتصـــادي وأن الفجوة بين نمو الناتج واستجابة سوق العمل ستزداد بمرور الوقت(١).

- **معضلة الهرم المقلوب للبطالة:**

ترتفع معدلات البطالة بين كل من المتعلمين، الشـــباب، والإناث وبالمناطق الحضـــرية، وهذا يتناقض مع الأوضـــاع الطبيعية التي يحصـــل فيها المتعلمون من الشـــباب على فرص عمل

(*) مر ونة التشغيل = معدل نمو التشغيل ÷ معدل النمو الاقتصادي.

(١) The Egyptian Center for Economic Studies (ECES), (2022), "Positioning of Egypt's Labor Market: Dynamics, Sectoral Decomposition, Key Constraints of Future Trends, Working Paper, No. 225, December, P. 10.

أفضل في الحضر مقارنة بالريف، مع ارتفاع فجوة النوع بشكل كبير. ويأتي ذلك نتيجة لعاملين رئيسين هما(١):

- عدم اتساق مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل كماً وكيفاً.
- تطور التركيبة الديموغرافية للسكان، حيث تزايدت نسبة السكان في سن العمل، وهو ما يشكل ضغطاً إضافياً على فرص العمل المتاحة.

شكل رقم (١٤)
هرم البطالة المقلوب في مصر لعام ٢٠٢١

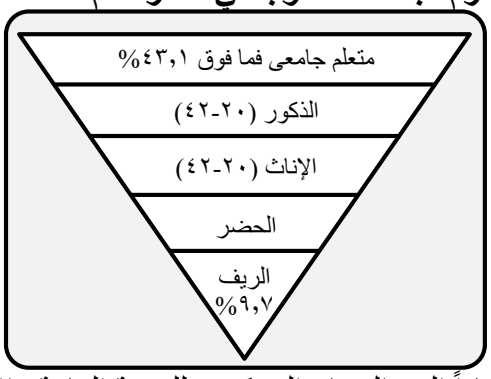

المصدر: إعداد الباحثة استناداً إلى: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠٢٢)، النشرة السنوية المجمعة بحث القوى العاملة (تقرير تحليلي لعام ٢٠٢١)، سبتمبر، ص ص٤٣-٤٥.

ويتبين من الشكل السابق أن القمة العريضة الأولى لهرم البطالة في مصر تعكس بوضوح عدم التوافق بين مخرجات التعليم وسوق العمل، حيث يبلغ معدل البطالة بين حملة المؤهلات الجامعية وما فوقها حوالي ٤٣,١% أي ما يقرب من النصف لحاملي هذه المؤهلات. علاوة على أن معدل البطالة بين الإناث يفوق نظيره للذكور، حيث يبلغ معدل البطالة بين الإناث في الفئة العمرية (٢٠-٢٤) عاماً، وأغلبهم من الخريجين الجدد حوالي ٣٥,٧% مقابل ٢٨,٥% للذكور. كذلك تسود معدلات البطالة المرتفعة في الحضر عن الريف، حيث يبلغ معدل البطالة في الحضر حوالي ٣٤,٥% أي أعلى بثلاثة أضعاف معدل البطالة في الريف والذي يبلغ ٩,٧%. الأمر الذي يدل على أن التحدي الرئيس أمام معضلة هرم البطالة المقلوب في مصر يكمن في مواجهة العاطلين الجدد الذين يدخلون سوق العمل سنوياً(٢).

- معضلة العمالة المنقوصة (البطالة المقنعة) المرتبطة بالوقت(*)

بوجه عام، تنخفض معدلات العاملة المنقوصة المرتبطة بالوقت في مصر، حيث بلغ معدل العمال العاطلين جزئياً ٢,٦% في الربع الأخير من عام ٢٠١٩ و٤,٨% في الربع الأخير من عام ٢٠٢٠(٣). ويتمتع العاملون في القطاع العام والعاملون بأجر في القطاع الخاص الرسمي

---

(١) معهد التخطيط القومي،(٢٠٢٢)، "تحليل هيكل القوى العاملة في الاقتصاد المصري في ظل الثورة الصناعية الرابعة"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم(٣٣٥)، يوليو، ص ص ٢٢ + ١٢٣.

(٢) ECES, (2022), Op.Cit., P.15.

(*) يحدد معدل العمالة المنقوصة المرتبطة بالوقت بنسبة الأشخاص العاملين الذين يعملون أقل من ٣٥ ساعة في الأسبوع، والذين يرغبون في تغيير عملهم أو يرغبون في عمل إضافي.

(٣) منظمة العمل الدولية،(٢٠٢٢)، "التقرير الإقليمي الثاني حول النمو الاقتصادي ومخرجات سوق العمل في شمال أفريقيا٢٠١٨-٢٠٢١: التطورات خلال عصر كوفيد ١٩ (حالة مصر)"، منتدى البحوث الاقتصادية، قطاع النهوض ببرنامج العمل اللائق في شمال إفريقيا، أكتوبر ADWA ١ ٢.

بساعات عمل أكثر استقراراً، وبالتالي لديهم أدنى مستويات من معدلات البطالة المقنعة، مقارنة بأنواع العمل الأخرى غير الرسمية، كما يتضح من الشكل التالي:

شكل رقم (١٥)

تطور العمالة المنقوصة المرتبطة بالوقت في مصر

خلال الفترة (٢٠١٨/٢٠١٩-٢٠٢٠/٢٠٢١)

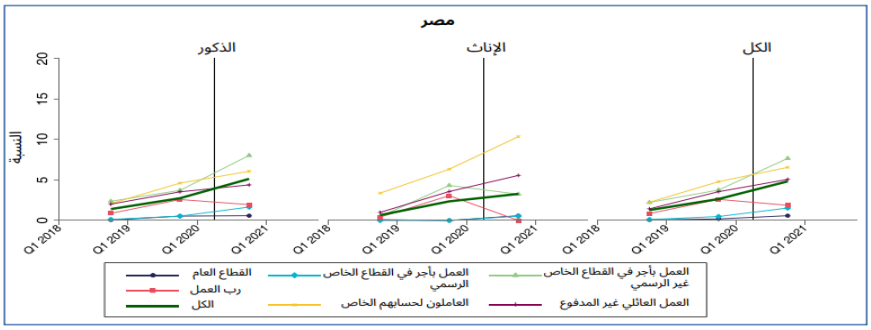

ملحوظة: بيانات العمالة المنقوصـــه المرتبطة بالوقت متاحة فقط فى الربع الاخير من أعوام ٢٠١٨ و٢٠١٩ و٢٠٢٠.

المصدر: منظمة العمل الدوليه (٢٠٢٢), "التقرير الاقليمى الثانى.....(حالة مصر)", مرجع سبق ذكره, ص٢٢.

يتبين من الشكل السابق أن نسبة البطالة المقنعة في القطاع العام بلغت ٠,١% في الربع الأخير من عام ٢٠١٨ وارتفعت فقط إلى ٠,٦% في الربع الأخير من عام ٢٠٢٠، بينما ارتفعت معدلات البطالة المقنعة بين العاملين بأجر في القطاع الخاص غير الرسمي من ٢,٩% في الربع الأخير من عام ٢٠١٨ إلى ٧,٧% في الربع الأخير من عام ٢٠٢٠.

٢- تحليل التحديات الاجتماعية للنمو الاحتوائي

تشـــمل التحديات الاجتماعية التي تواجه تحقيق النمو الاحتوائي في مصـــر: عدم العدالة التوزيعية للفرص الاجتماعية في مجالات (التعليم – الصـــحة – التوظف)، وما ينتج عنها من زيادة التفاوت في توزيع الدخل والفقر والاستبعاد الاجتماعي، وتدني أوضاع رأس المال البشري، ويمكن تناول هذه التحديات الاجتماعية كما يلي:

أ- زيادة التفاوت في توزيع الدخل

هناك العديد من العوامل التي تفسر عدم العدالة في توزيع الدخل في مصـر، ومن أهمها: معاناة الاقتصـاد المصـري من حالة عدم العدالة الاجتماعية بوجه عام وسـوء توزيع الدخل بوجه خاص، والذي يرجع إلى وجود خلل في المقدرة التوزيعية للنظام الاقتصـــادي الســـائد في الدولة. وينبع هذا الخلل من ثلاثة مصـــادر رئيســـة، الأول: هو نقص كل من مصـــادر الثروة والســـلع والخدمات وهي أكثر الموارد المتنازع عليها بين أفراد المجتمع. الثاني: هو عدم العدالة في توزيع الثروة بين مختلف فئات المجتمع، بسـبب عدم كفاءة السـياسـات التوزيعية وانحيازها لصـالح فئة معينة دون الأخرى، وهو ما يمثل تحدياً أمام السـماح بإقتسـام عادل لثمار النمو(١). والثالث: فشـل السياسات الحكومية في السيطرة على الارتفاع المتواصل لمعدل التضخم الذي يجعل الفقراء أكثر فقراً، حيث أن التضـــخم له آثاراً بالغة الخطورة منها أن الفئات ذات الدخول الثابتة تقل قيمة دخولها، والمدخرات الســـائلة المتراكمة تقل قيمتها. كما أن بعض الفئات في المجتمع تكون قادرة على الدفاع عن نفسـها ضـد التضـخم، وفئات أخرى لا تسـتطيع مواجهة هذا التضـخم، وبالتالي

(١) إبراهيم، آمال علي(٢٠١٥)، "عدالة توزيع الدخل وتخفيض معدلات الفقر في مصـــر"، المجلة العلمية للاقتصـــاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني/ ابريل، صص ٨ ٠ ٤٠٩٤.

تكون النتيجة النهائية هي الانقسام الحاد في المجتمع وازدياد الفجوة بين فئات الدخل المختلفة، نتيجة زيادة التفاوت في توزيع الدخل، الأمر الذي يعمل على تهديد النظام الاجتماعي داخل الدولة ويحول دون تحقيق احتوائية النمو بها[٥].

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى بعض الأزمات الاقتصادية التي تعرض لها المجتمع المصري منذ الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨، وكذلك التداعيات الاقتصادية لما بعد يناير ٢٠١١، علاوة على تعرض الاقتصاد المصري لأزمة جائحة (كوفيد-١٩) التي أثرت سلباً على أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة والناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم التأثير السلبي على العدالة في توزيع الدخل وإعاقة التقدم نحو تحقيق احتوائية النمو[٥].

ويوضح الشكل التالي تطور توزيع الدخل في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢١):

شكل رقم (١٦)

تطور توزيع الدخل في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢١)

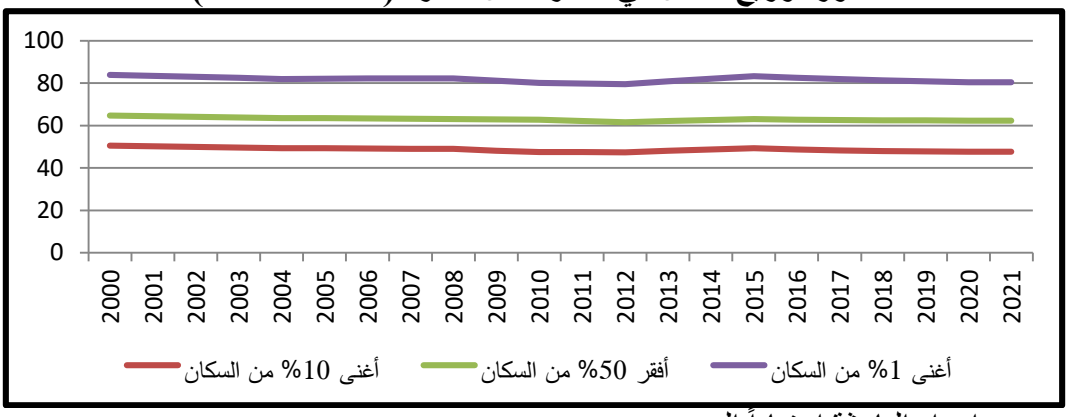

المصدر: إعداد الباحثة استناداً إلى:

The World Inequality Database, (2022), Income Inequality, Egypt.

يتبين من الشكل السابق أن هناك بعض الفترات التي ظل فيها توزيع الدخل في مصر على حاله دون أي تغيرات فارقة، حيث حصل أغنى ١٠% من السكان على أعلى نسبة من الدخل القومي بلغت ٥٠,٦% عام ٢٠٠٠، ثم أخذت هذه النسبة في التقلب بشكل طفيف خلال السنوات التالية حتى وصلت إلى ٤٧,٦% عام ٢٠٢١، وهي لا تزال نسبة مرتفعة جداً. وفي مقابل ذلك يحصل أفقر ٥٠% من السكان على أقل نسبة من الدخل القومي، ظلت هذه النسبة دون أي تغيرات جوهرية لسنوات عديدة، حيث كانت ١٤,٢% عام ٢٠٠٠، ولم تتجاوز ١٤,٨% عام ٢٠٢١، وهي لا تزال نسبة متدنية جداً، حيث تبلغ أقل من ثلث ما يحصل عليه أغنى ١٠% من السكان. كما بلغت حصة الدخل لأغنى ١% من السكان ١٩,٢% عام ٢٠٠٠، ولم تقل عن ١٨% عام ٢٠٢١ وذلك من إجمالي الدخل القومي.

وتشير أخر تقديرات مسح الدخل والانفاق والاستهلاك لعام ٢٠٢٠ - وهو أحدث تقرير صدر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حتى الآن – إلى تدهور نصيب الطبقة الوسطى من الدخل، حيث تبين أن أقل ٢٠% دخلاً من السكان ينفقون فقط ٩,٥% من إجمالي

---

(١) المتيم، محمود أحمد(٢٠٢٠)، "أثر التضخم على عدالة توزيع الدخل في مصر"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، المجلد الحادي عشر، العدد الأول، ص ص ٣٥-٤٥.

(٢) معهد التخطيط القومي(٢٠١٩)، "تقرير حالة التنمية في مصر ٢٠١٨"، مرجع سبق ذكره، ص ٨-٩.

- برنامج الأمم المتحدة الانتمائي (UNDP)، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية(٢٠٢١)، "تقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠٢١" التنمية للجميع: مصر المسيرة والمساعي ص ١-٥.

الإنفاق الاســـتهلاكي، في حين أن أعلى ٢٠% دخلاً من الســـكان ينفقون ٣٩,٦% من إجمالي الانفاق الاســـتهلاكي. وهذا يعني أن إنفاق أعلى ٢٠% دخلاً من الســـكان يســـاوي حوالي أربعة أضـعاف انفاق الأقل ٢٠% دخلاً من السـكان(١). وهو ما يوضـح التفاوت الكبير في توزيع الدخل في مصر، ومن ثم إعاقة التقدم نحو احتوائية النمو.

ويرجع ذلك إلى وجود التفاوتات الاقليمية والتي ســـاعدت على انتشـــار عدم العدالة في توزيع الدخل بين المناطق الحضرية اكثر من المناطق الريفية, وهو ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (١٧)
تطور معامل جيني فى ريف وحضر مصر (سنوات مختلفة) (٢٠١٥-٢٠١٧/٢٠١٨-٢٠١٩/٢٠٢٠)

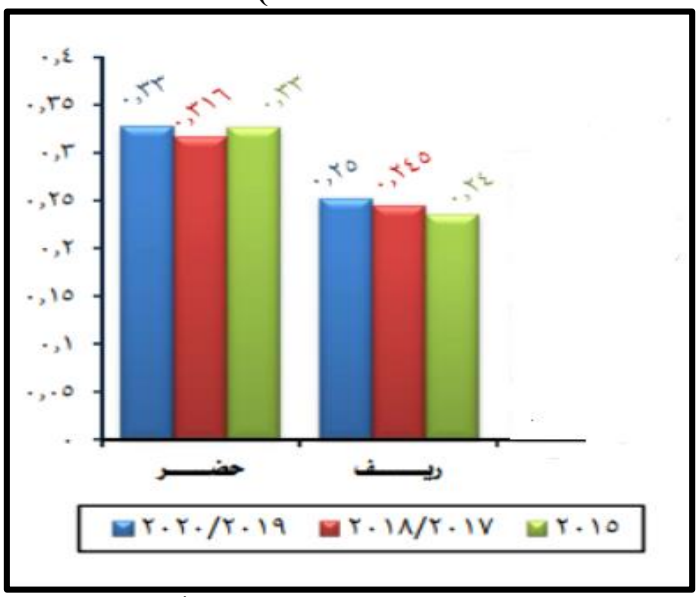

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (٢٠٢٠), أهم مؤشرات بحث الدخل والانفاق والاستهلاك ٢٠١٩/٢٠٢٠, ديسمبر, ص٩٨.

يتبين من الشـكل السـابق ارتفاع قيمة معامل جيني في الحضـر، حيث تتراوح قيمته بين ٠,٣١ نقطة إلى ٠,٣٣ نقطة، بينما تقل قيمة المعامل في الريف، إذ تتراوح بين ٠,٢٤ نقطة و٠,٢٥ نقطة فقط، مما يوضـح إرتفاع عدم العدالة في توزيع الدخل في الحضـر مقارنة بالريف. وهو ما يشكل تحدياً أساسياً نحو تحقيق شمولية النمو، ويتطلب ذلك جهوداً شاملة على صعيد السياسات للحد من عدم العدالة في توزيع الدخل وتوجيه الاقتصاد المصري نحو مسار إنمائي أكثر شمولاً واحتوائية.

ب- زيادة معدلات الفقر والاستبعاد الاجتماعي

على الرغم من أن الاقتصـاد المصـري قد شـهد إلى حد ما تحسـناً نسـبياً في معدل النمو الاقتصـادي منذ بداية النصـف الثاني من سبعينات القرن العشرين وحتى الآن، إلاَّ أنه قد شـهد في الوقت ذاته زيادة في معدلات الفقر والتهميش والاستبعاد الاجتماعي للعديد من الفرص الاجتماعية للفئات الفقيرة والأكثر فقراً. والأســـباب المرجحة لهذه الزيادة هي عدم العدالة في توزيع الدخل،

(١) للمزيد من التفاصـيل راجع: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصـاء(٢٠٢٠)، أهم مؤشـرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك٢٠١٩/٢٠٢٠، ديسمبر، ص ص ٢ ٦ ٩.

ونمط النمو الذي أسفر عن مزيد من توزيع الدخل لصالح أصحاب حقوق الملكية وضد كاسبي الأجور والمرتبات(١).

علاوة على تعاقب الأزمات التي تفاقمت معها معدلات الفقر، بداية من تدهور الأمن الغذائي في مصر منذ وقت مبكر يعود إلى عام ٢٠٠٥، حيث شملت هذه الأزمات وباء انفلونزا الطيور في عام ٢٠٠٩، والمزيد من الارتفاع في أسعار الأغذية العالمية بدءاً من أواخر عام ٢٠١٠، مروراً بثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ التي ساهمت في تباطؤ معدل النمو الاقتصادي وانخفاض تدفقات العملات الأجنبية من الصادرات، ونقص الواردات الغذائية. الأمر الذي أدى إلى الارتفاع المتواصل في أسعار الغذاء خاصة بعد الثورة، بسبب وضع مصر كمستورد صاف للأغذية، والذي يشمل استيراد ٤٥ إلى ٥٥% من احتياجاتها من القمح، الأمر الذي أثر على العديد من الطبقات خاصة الطبقة الوسطى والفئات الفقيرة التي ازدادت فقراً مع سوء الأوضاع الاقتصادية في مصر(٢). فضلاً عن الاضطرابات الناجمة عن جائحة (كوفيد-١٩)، حيث أدت الجائحة إلى وقوع أعداد كبيرة من السكان في براثن الفقر المطلق(*) والفقر المدقع(**).

ويوضح الشكل التالي تطور نسبة السكان الذين يعانون الفقر المطلق والفقر المدقع في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠)%:

شكل رقم (١٨)

تطور نسبة السكان الذين يعانون الفقر المطلق والفقر المدقع

في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠)%

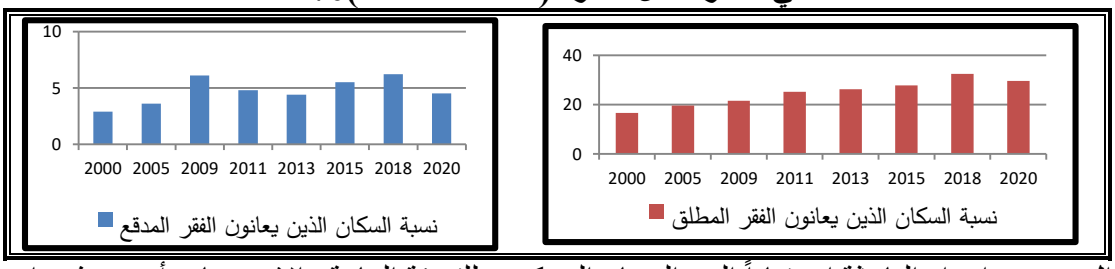

المصدر: إعداد الباحثة استناداً إلى: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أهم مؤشرات بحث الدخل والانفاق والاستهلاك، سنوات مختلفة.

يتبين من الشكل السابق ارتفاع نسبة السكان الذين يعانون الفقر المطلق والفقر المدقع خلال فترة البحث، حيث ارتفعت نسبة الفقراء الذين يعانون الفقر المطلق إلى ٣٢,٥% من السكان في عام ٢٠١٨، ثم انخفضت بشكل طفيف إلى ٢٩,٧% في عام ٢٠٢٠ مقابل ١٦,٧% في عام ٢٠٠٠.

كما شهدت الفترة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠٠٩ زيادة في نسبة الفقر المدقع، وانخفضت هذه النسبة في عام ٢٠١١، واستمرت في الانخفاض في عام ٢٠١٣، ولكن عاودت الارتفاع لتصل إلى ٤,٥% من السكان في عام ٢٠٢٠ بل وتشير التوقعات إلى تدهور الأوضاع بسبب جائحة (كوفيد-١٩)، حيث كان معدل الفقر المدقع المستهدف بإستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر

---

(١) صقر، السيد فراج، وأخرون(٢٠٢٣)، "أثر النمو والتوزيع على الفقر في مصر"، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد/العدد(٢)، يونيو، ٤ ٣ ٩.

(٢) الليثي، هبة، وأخرون(٢٠١٧)، "سياسات مكافحة الفقر في مصر"، ورقة ناشئة ٢ ٢.

(*) نسبة السكان وفقاً لمقياس الفقر المطلق (القومي): هي عدد السكان الذين يقل إنفاقهم إلى الحد الذي لا يستطيعون الحصول على متطلباتهم الأساسية مثل السلع الغذائية وغير الغذائية اللازمة للإنسان مثل السكن والمواصلات.

(**) نسبة السكان وفقاً لمقياس الفقر المدقع: هي عدد السكان الذي يقع إنفاقهم تحت خط الفقر الغذائي، ولم يكن لديهم القدرة على الانفاق للحصول على الغذاء فقط، حتى لو وجهوا كل دخلهم للإنفاق على الغذاء.

٢٠٣٠ لعام ٢٠٢٠ يصل إلى ٢,٥%[٥]، ولكن وفقاً للمؤشرات يبلغ معدل الفقر المدقع المحقق لعام ٢٠٢٠ حوالي ٤,٥%، وهو ما يؤكد صعوبة استئصال الفقر المدقع في السنوات المقبلة.

كما أن زيادة معدلات الاستبعاد الاجتماعي والتمييز للفئات الضعيفة والمهمشة تشكل عقبة أساسية نحو تحقيق نمو يشمل الجميع بثماره في مصر، ولم تكن هذه الزيادة فقط بسبب استمرار ارتفاع معدلات الفقر المدقع بها، وإنما أيضاً لانتشار العشوائيات الناتجة بشكل أساسي عن غياب التخطيط العمراني الجيد، وارتفاع معدلات الفقر في كافة المناطق الجغرافية لاسيما في المناطق الريفية، وهو ما ترتب عليه استبعاد العديد من الفئات الفقيرة والأكثر فقراً من الحصول على الفرص الاجتماعية كالتعليم والعمل اللائق[٥].

فلقد بلغت نسبة السكان الذين يعانون من شدة الحرمان حوالي ٣٧,٦% في عام ٢٠٢١، كما ارتفعت نسبة السكان الذين يعانون من الفقر متعدد الأبعاد في مصر من ٤,٢% عام ٢٠١٦ إلى ٥,٢% عام ٢٠٢١[٢]، وهو ما يتوافق مع اتجاه مؤشرات فقر الدخل في مصر، التي أشارت أيضاً إلى ارتفاع نسبة الفقر بشكل مضطرد خلال الفترة الماضية.

ج- تدني أوضاع رأس المال البشري

هناك العديد من المعوقات والتحديات التي يعاني منها الاقتصاد المصري والتي تقف عقبة أمام تنمية رأس المال البشري وتحول دون تحقيق النمو الاحتوائي. ويمكن عرض هذه التحديات كمايلي:

- ضعف وتواضع مستوى جودة وتنافسية نظم الصحة، والتعليم والتدريب، وهو ما يضعف من أثر تحسن المؤشرات المتعلقة بإتاحة خدمات الصحة والتعليم على النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل. فضلاً عن عدم العدالة التوزيعية في فرص التنمية البشرية وفقاً للوضع الاقتصادي والاجتماعي وبين المناطق الجغرافية، وينتج عن التفاوت في توزيع مستوى التنمية البشرية التفاوت في توزيع الدخل وهو ما يعوق النمو الشامل[٤].
- الافتقار إلى السياسات والاستراتيجيات طويلة الأجل للاستثمار في رأس المال البشري، مما ينتج عنه عدم مواكبة رأس المال البشري المتولد مع احتياجات الدولة من القوى العاملة الماهرة.
- ضعف قدرة الاقتصاد المصري على مسايرة التقدم التكنولوجي الذي يمثل الدعامة الأساسية لزيادة كفاءة وفعالية الاستثمار في رأس المال البشري، ويرجع ذلك إلى محدودية التمويل والمعوقات المؤسسية أمام تنفيذ واستثمارات عالية الجودة والكفاءة في رأس المال البشري، وكذلك عدم التخطيط الفعال لإدخال التكنولوجيا الحديثة، وخاصة في التعليم، مما جعله يعاني من الفقر المعرفي. فضلاً عن ضعف الاستثمار في مجال التدريب، وهو ما أدى إلى ضعف مقدرة رأس المال البشري في التعامل مع التكنولوجيا الحديثة، مما تسبب في وجود فجوة كبيرة بين التعليم وسوق العمل[٥]. ويرجع ذلك إلى العديد من التحديات التي تواجه بيئة عمل الابتكار

---

(١) معهد التخطيط القومي(٢٠١٩)، "تقرير حالة التنمية في مصر ٢٠١٨"، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٧٠.

(٢) معهد التخطيط القومي(٢٠٢٠)، "تقرير حالة التنمية في مصر ٢٠١٩"، مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٦٤-٧٦٧.

(٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)(٢٠٢٢)، "تقرير التنمية البشرية ٢٠٢١/٢٠٢٢: زمن بلا يقين، حياة بلا استقرار، رسم مستقبلنا في عالم يتحول"، ص ٥ ٢.

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)(٢٠١٦)، "تقرير التنمية البشرية ٢٠١٦: تنمية للجميع"، ص ٣ ٢.

(٤) الحسيني، إسراء عادل(٢٠٢٣)، "الاستثمار في رأس المال البشري كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في مصر: الواقع والتحديات والسياسات المستقبلية"، المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، المجلد ٢، العدد(١)، يناير، ص ص ٨ ٤-٩ ٤.

(٥) راضي، تامر عبد المنعم،(وآخرون)(٢٠٢٢)، "رأس المال البشري في مصر: دراسة تحليلية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد(٣)، كلية التجارة، جامعة عين شمس، أكتوبر، ص ص ٦٠ ٤.

والتطوير التكنولوجي في مصر ومن أهمها الفجوات التشريعية في بعض مجالات التكنولوجيا الهامة مثل: مجال التكنولوجيا الرقمية ومجال التكنولوجيا الحيوية. فضلاً عن تراجع مخرجات التكنولوجيا والمعرفة والتكنولوجيا الإبداعية(١).

- تدني أوضاع التعليم، ويرجع ذلك إلى بعض التحديات التي تواجه التعليم في مصر ومنها: تدني جودة التدريس وضعف الجودة التعليمية، وارتفاع نسب التسرب من التعليم، وانخفاض معدلات الالتحاق بالتعليم. علاوة على خضوع العملية التعليمية لنظام الامتحانات المصيرية لإتمام المرحلة الثانوية، مما يشجع على الحفظ والتلقين وظاهرة الدروس الخصوصية، وهذا يعتبر وجه من أوجه الحرمان للطلاب الأفقر. وكذلك سوء إدارة العملية التعليمية والمركزية في نظم التعليم والتي تعوق وجود إدارة قوية للمنظومة التعليمية، وهو ما تسبب في انخفاض إنتاجية العمل نتيجة تدني مستويات التعليم والتدريب(٢).
- ضيق فرص الحراك الاجتماعي بسبب عدم التوافق بين مخرجات التعليم وسوق العمل، نتيجة الاختلافات البينية بين التعليم في المدارس الحكومية والدولية والخاصة. هذا إلى جانب تعدد خلفيات التعليم ما قبل الجامعي وكذلك التعليم الجامعي، حيث تتباين الجودة في المخرجات من جامعات حكومية وأخرى أجنبية وخاصة، ومن ثم تفاوت القدرات والمهارات خاصة وأن الغالبية العظمى من خريجي التعليم الحكومي تتسم قدراتهم بالمحدودية والتي لا تتوافق مع سوق العمل. وهو ما يشير إلى عدم التكافؤ في إتاحة الفرص التعليمية بين أفراد المجتمع، ومؤشر على انخفاض مستوى كفاءة رأس المال البشري في مصر(٣).
- تدني أوضاع الصحة ويرجع ذلك إلى بعض التحديات التي تواجه الصحة في مصر ومن أهمها: ارتفاع معدلات النمو السكاني، وضعف حجم الانفاق الحكومي على الصحة وانخفاض فاعليته، وارتفاع معدل الوفيات بسبب نقص الموارد البشرية (أطباء بشريين – هيئة تمريض). فضلاً عن ضعف البنية التحتية الصحية واختلال توزيع الخدمات العامة (صرف صحي – مياه نظيفة للشرب)، وارتفاع معدل الفقر، وعدم توافر القدرة المالية للحصول على الرعاية الصحية اللازمة، علاوة على عدم استيعاب العمالة غير الرسمية في نظام التأمينات الاجتماعية(٤).

أضف إلى ذلك التحديات التي فرضتها جائحة (كوفيد-١٩) على أوضاع رأس المال البشري، حيث جاءت الجائحة في توقيت حرج لمصر وبعد سنوات صعبة بذلت فيها جهوداً كبيرة لمعالجة العديد من الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد المصري من خلال تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠١٩). وقد نتج عن هذه الجائحة تحديات جديدة مثل تحقيق الأمن الشامل، وارتباطه بمفهوم الاستقرار، مثل الأمن الصحي ومكافحة الأوبئة خاصة وأن الجائحة كانت أشد وطأة على القطاع الصحي في مصر(٥). كما أظهرت الجائحة عدم اكتمال

---

(١) للمزيد من التفاصيل حول التحديات التي تواجه رأس المال البشري وخاصة فيما يتعلق ببيئة عمل الابتكار والتطوير التكنولوجي في مصر. يمكن الرجوع إلى: معهد التخطيط القومي(٢٠٢٣)، "تقرير حالة التنمية في مصر ٢٠٢١"، القاهرة، ص ص ٢٩ + ١٣.

(٢) معهد التخطيط القومي(٢٠١٩)، "تقرير حالة التنمية في مصر ٢٠١٨"، مرجع سبق ذكره، ص ١٠١. وللمزيد من التفاصيل حول التحديات التي تواجه التعليم في مصر يمكن الرجوع إلى: سماحه، محمد منير (٢٠٢٣)، "العلاقة بين رأس المال البشري والعدالة الاجتماعية في سياق التوجه نحو النمو الاحتوائي في مصر"، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التجارة، جامعة بنها، ص ص ٩٨ + ٩٠.

(٣) قنديل، أماني(٢٠١٩)، "الحراك الاجتماعي في مصر (محاولة للفهم)، دون ناشر، ص ص ٨١٨ + ٨٠.

(٤) معهد التخطيط القومي(٢٠١٨)، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٤. وللمزيد من التفاصيل حول التحديات التي تواجه الصحة في مصر يمكن الرجوع إلى: سماحة، محمد منير(٢٠٢٣)، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٨.

(٥) معهد التخطيط القومي(٢٠٢٢)، "تقرير حالة التنمية في مصر ٢٠٢١"، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٩.

البنية التحتية التكنولوجية وخاصة البنية التحتية للشبكات وتوزيعها الجغرافي غير المتكافئ، حيث لم تستفد مصر من التقنيات التكنولوجية بالقدر المطلوب مثل التطبيقات الإلكترونية الخاصة بالتعليم وتقديم الرعاية الصحية عن بُعد وأنشطة التجارة الإلكترونية والعمل عن بُعد، والتي استفادت منه الحكومات والأفراد في دول أخرى أثناء الجائحة، بسبب التحديات التي تواجه صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومن أهمها: ضعف السيولة، وانخفاض الانفاق العام على مجالات البحث والتطوير، وعدم التطبيق الكامل لاستراتيجية التحول الرقمي(١).

٣- تحليل التحديات السياسية للنمو الاحتوائي

تتمثل هذه التحديات السياسية التي تواجه تحقيق النمو الاحتوائي في مصر فيما يلي:

أ- غياب الديمقراطية وعدم الاستقرار السياسي

يمكن التدليل على غياب الديمقراطية وعدم الاستقرار السياسي من خلال المؤشرات التالية:

- مؤشر الديمقراطية(*)، والذي يمكن رصد تطوره من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (١٩)

تطور مؤشر الديمقراطية في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠)

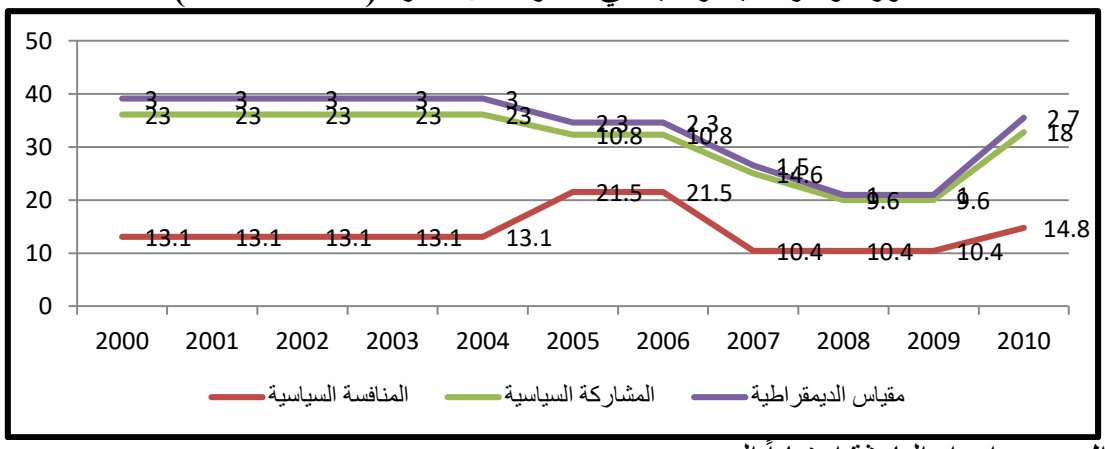

المصدر: إعداد الباحثة استناداً إلى:

Index of Democratization, Finnish Social Science, (2021), Data Archive 2000-2010.

ويتبين من الشكل السابق، عدم استقرار مؤشر الديمقراطية في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠)، حيث بلغ مؤشر الديمقراطية ٣ نقطة في بداية الفترة ثم انخفض إلى ٢,٧ نقطة في نهايتها، والذي يعني أن هناك غياب للديمقراطية. ويرجع ذلك إلى الانجازات المتدنية في مجالات الديمقراطية، حيث يقل عدد النقاط في كل من المنافسة السياسية والمشاركة السياسية عن ٤٠ نقطة خلال تلك الفترة، فقد بلغت المنافسة السياسية ١٣,١ نقطة في بداية الفترة وبلغت في

---

(١) معهد التخطيط القومي(٢٠٢٠)، "تقرير حالة التنمية في مصر ٢٠١٩"، مرجع سبق ذكره، ص ص ١ ٤٠.

(*) يتكون هذا المؤشر من مؤشرين فرعيين هما مؤشر المنافسة السياسية ومؤشر المشاركة السياسية، تتراوح الدرجات لأولية لكل مؤشر فرعي بين صفر ٤٠ درجة، لتعكس أكبر الدرجات أعلى الإنجازات، وأقل الدرجات أدنى الانجازات. كما يتم تصنيف الدول على النحو التالي: ديمقراطيات ناضجة وكاملة: مقياس الديمقراطية تتراوح قيمته بين ٨ ١٠ نقاط، وديمقراطيات مشوهة: مقياس تتراوح قيمته بين ٦ ٨ نقاط، وأنظمة حكم مختلطة: مقياس تتراوح قيمته بين ٤ ٦ نقاط، وأنظمة حكم مستبدة: مقياس تتراوح قيمته أقل من ٤ نقاط. وللمزيد حول المؤشرات الكمية للديمقراطية يمكن الرجوع إلى: علي، علي عبد القادر(٢٠٠٨)، "الديمقراطية والتنمية في الدول العربية"، سلسلة اجتماعات الخبراء، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد رقم(٢٧)، مايو، ص ص ٢ ١٨.

نهايتها ١٤,٨ نقطة، كما بلغت المشاركة السياسية ٢٣ نقطة في بدايتها و١٨ نقطة في نهايتها وهو ما يعني أن الدولة كانت تعاني من نظام حكم استبدادي في تلك الفترة.

ونتيجة لغياب الديمقراطية في عهد مبارك، انتشر الفساد الذي أدى إلى حدوث حالة من عدم الاستقرار السياسي، وتأجيج مشاعر الغضب لدى المجتمع المصري وترسيخ قناعتهم بإستحالة إصلاح النظام السياسي، فدفعهم للثورة عليه والمطالبة بإسقاطه في ٢٥ يناير ٢٠١١(١). وبالفعل اتُخذت عدة اجراءات لبدء عملية حقيقية لإرساء الديمقراطية من خلال الشرعية الشعبية، وتم إجراء انتخابات مجلس الشعب في نوفمبر ٢٠١١ التي فاز فيها حزب الحرية والعدالة بالأغلبية، وتوقع المجتمع المصري أن يتحقق الاستقرار وأن تبدأ مصر الخروج من أزمتها الاقتصادية والسياسية. ولكن الأمر لم يكن كذلك فقد ظلت النخب القديمة في هياكل السلطة الاقتصادية وتتابعت أخطاء القيادة السياسية في إدارة شئون الدولة وتفاقم الانقسام وازداد تراجع الدعم الشعبي لرئيس الجمهورية (محمد مرسي)، وقد أدت تلك التوجهات إلى زيادة الجدل بين النخب السياسية والأحزاب وعامة الشعب. وبذلك استمر عدم الاستقرار الأمني والسياسي، وانتهى الأمر بقيام مظاهرات واحتجاجات في ٣٠ يونيو ٢٠١٣ تمكنت من عزل رئيس الجمهورية واسقاط النظام، وعُين رئيس المحكمة الدستورية العليا رئيساً مؤقتاً للجمهورية واستمر من ٣ يوليو ٢٠١٣ وحتى ٧ يونيو ٢٠١٤، ليتم تنصيب السيد عبد الفتاح السيسي رئيساً للجمهورية بفوزه في أول انتخابات رئاسية بعد ٣٠ يونيو(٢). وعلى الرغم من هذه التحولات السياسية يمكن القول بأن طريق مصر نحو الديمقراطية كان بطيئاً ومحدوداً، ولم تشهد مصر استقراراً سياسياً خلال فترة البحث.

– مؤشر الحرية(*)، والذي يمكن رصد تطوره من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (٢٠)

تطور مؤشر الحرية في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢١)

---

(١) الطيار، محمد رضا(٢٠١٥)، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٩٢ – ٢٠١.

(٢) بروم، إيطن جمال(٢٠١٧)، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٣ – ١٢٨.

(*) يعتبر مؤشر الحرية الذي تصدره مؤسسة بيت الحرية الأمريكية (Freedom House) من أقدم المؤشرات الكمية للديمقراطية، ويتكون هذا المؤشر من مؤشرين فرعيين هما: مؤشر الحقوق السياسية ومؤشر الحريات المدنية، حيث يقيس مؤشر الحقوق السياسية ثلاث جوانب للحرية هي العملية الانتخابية، وحالة التعددية والمشاركة السياسية، والأداء الحكومي. أما مؤشر الحريات المدنية فيقيس أربعة جوانب للحرية هي: حرية التعبير والاعتقاد، وحقوق التنظيم، وحكم القانون، وحقوق الأفراد وسلامتهم، ولكل مؤشر فرعي مقياس تتراوح قيمته من(١) ليعكس أعلى درجات الانجاز و(٧) ليعكس أدنى درجات الإنجاز. وفي ذلك يمكن الرجوع إلى: على، علي عبد القادر(٢٠٠٨)، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٣ – ١٤.

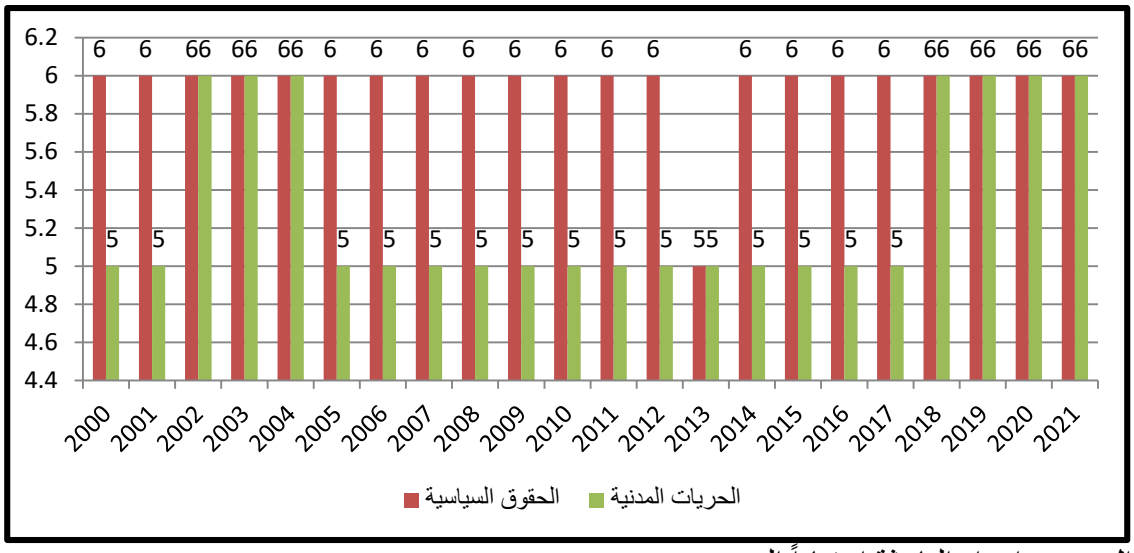

المصدر: إعداد الباحثة استناداً إلى:

Freedom House, "Freedom in the World Report", Different Issues. Freedomhouse.org/report/freedom-world/2021/democracy-under-siege

ويتبين من الشكل السابق، غياب الديمقراطية في مصر خلال فترة البحث، حيث بلغت درجة الحقوق السياسية ٦ درجات طوال فترة البحث عدا عام ٢٠١٣ انخفضت بشكل طفيف إلى ٥ درجات، كما تراوحت درجة الحريات المدنية بين ٥ أو ٦ درجات، علماً بأن أعلى درجة هي (١) وأدنى درجة هي (٧)، ليتم تصنيف مصر من الدول ذات النظم غير الديمقراطية وأنها دولة غير حرة.

- مؤشر عدم الاستقرار السياسي(*)، والذي يمكن رصد تطوره من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (٢١)

تطور مؤشر عدم الاستقرار السياسي في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢١)

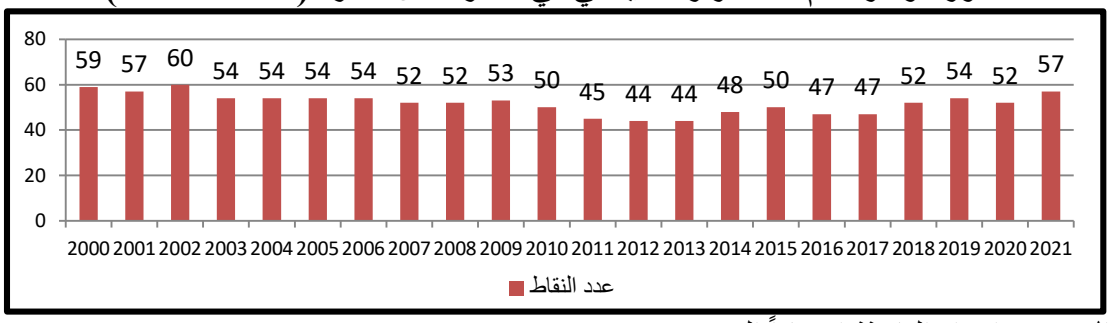

المصدر: إعداد الباحثة استناداً إلى:

(*) يصدر هذا المؤشر في تقرير المخاطر السياسية الدولية، ويتكون من ثلاث مؤشرات فرعية هي: مؤشر المخاطر السياسية، ومؤشر المخاطر المالية، ومؤشر المخاطر الاقتصادية، وبالنسبة لمؤشر المخاطر السياسية فيتكون من ١٠٠ نقطة. ويشير المؤشر إلى أن الدرجات من صفر إلى ٤٩,٩ نقطة تمثل درجة المخاطر المرتفعة جداً، والدرجات من ٥٠ إلى ٥٩,٩ نقطة تمثل درجات المخاطر المرتفعة، والدرجات من ٦٠ إلى ٦٩,٩ نقطة تمثل درجة المخاطر المعتدلة، والدرجات من ٧٠ إلى ٧٩,٩ نقطة تمثل درجة مخاطر منخفضة، والدرجات من ٨٠ إلى ١٠٠ نقطة تمثل درجة مخاطر منخفضة جداً. وللمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى: محمد، فرج عبد الله(٢٠١٨)، "العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في مصر"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التجارة، جامعة بنها، ص ص ١٠-١٦.

World Economic Forum, International Country Risk Guide (ICRG), Data. https://mdl.library.utoronto.ca/collections/numeric-data/statistic/international-country-risk-guide-icrg-researchers-dataset.

ويتبين من الشكل السابق ارتفاع درجة المخاطر السياسية في أغلب سنوات البحث عدا عام ٢٠٠١ الذي شهدت مصر خلاله درجة مخاطر سياسية مرتفعة، حيث تتراوح درجة مؤشر عدم الاستقرار السياسي من ٥٠ إلى ٥٩ نقطة خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠). كما ازدادت درجة المخاطر السياسية بشكل كبير بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، فقد بلغ هذه المؤشر حوالي ٤٥، و٤٤، و٤٤, و٤٨ نقطة خلال السنوات ٢٠١١، و٢٠١٢، ٢٠١٣، و٢٠١٤ على التوالي، كما شهد عام ٢٠١٥ تحسناً طفيفاً في قيمة المؤشر، حيث بلغ ٥٠ نقطة، إلاَّ أنه سرعان ما انخفض إلى ٤٧ نقطة في عام ٢٠١٦ وعام ٢٠١٧. مما يعني تصنيف مصر كدولة ذات مخاطر سياسية مرتفعة جداً وهي الفئة الأخيرة والأسوأ بالنسبة لهذا المؤشر لتعاود الارتفاع بعد ذلك وتصل إلى ٥٧ نقطة في عام ٢٠٢١. وتعكس هذه الأرقام غياب الاستقرار السياسي في مصر خلال فترة البحث، إذ تراوحت درجة المخاطر السياسية بين مرتفعة ومرتفعة جداً، وهو ما شكل تحدياً كبيراً نحو تحقيق النمو الاحتوائي.

ب- ضعف الحوكمة الرشيدة وارتفاع معدلات الفساد

هناك مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها التعرف على وضع الحوكمة الرشيدة في مصر(*) ومنها – على سبيل المثال لا الحصر – مؤشرات الحوكمة العالمية الصادرة عن البنك الدولي والتي تشمل ستة مؤشرات هي: حق التعبير والمساءلة، والاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب، فاعلية الحكومة، جودة التشريعات، سيادة القانون، السيطرة على الفساد. ويتم منح كل مؤشر درجة، وحساب هذه الدرجة في صورة مئوية من صفر (أقل ترتيب وأداء ضعيف) إلى ١٠٠ (أعلى ترتيب وأداء أفضل) ويوضح الشكل التالي تطور أداء مصر في مؤشرات الحوكمة العالمية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢١):

شكل رقم (٢٢)

تطور أداء مصر في مؤشرات الحوكمة العالمية الصادرة عن البنك الدولي خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢١)

(*) هناك مجموعة من المؤشرات التي تعتبر أساسية وتمثل المرجع الرئيس للعديد من الد ول للتعرف على وضع الحوكمة فيها، مثل مؤشرات الحكومة العالمية الصادرة عن البنك الد ولي، والحكومة الإلكتر ونية الصادر عن الأمم المتحدة، وسهولة ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الد ولي، ومؤشر الموازنة المفتوحة الصادر عن الشراكة الد ولية، ومؤشر "إبراهيم" للحوكمة الإفريقية الصادر عن مؤسسة "مو إبراهيم". وللمزيد من التفاصيل حول هذه المؤشرات يمكن الرجوع إلى: برنامج الأمم المتحدة الانمائي، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية(٢٠٢١)، مرجع سبق ذكره، ص ص ٨ ٠ ٢- ٤ ١ ٢.

– خضري، ياسمين(٢٠١٦)، "الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد: المفهو م والقياسات الد ولية والمحلية تطبيقاً على الحالة المصرية"، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، المجلد السابع عشر، العدد الرابع، أكتوبر، ص ص ٥ ٦- ٨ ٧.

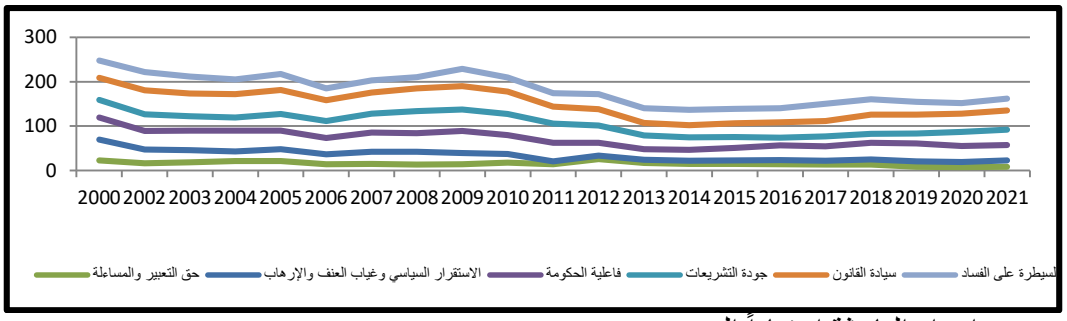

المصدر: إعداد الباحثة استناداً إلى:

World Bank, Worldwide Governance Indicators (WGI), (2022).

ويتضح من الشكل السابق أن مؤشر حق التعبير والمساءلة كان أداؤه ضعيفاً في جميع السنوات مما يعكس ضعف قدرة المواطنين على اختيار حكوماتهم ومساءلتها وأفضل سنة كانت ٢٠١٢، حيث وصل الترتيب المئوي إلى ٢٥,٨ وهو ما يتفق مع واقع الاقتصاد المصري في أعقاب ثورة يناير ٢٠١١. أما مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب فقد انخفض في جميع السنوات مما يعني وجود خلل في أجهزة الأمن فكان أفضل أداء له سنة ٢٠٠٠، حيث وصل الترتيب المئوي إلى ٤٧,٦، وعن مؤشر فاعلية الحكومة فقد حقق أفضل أداء في سنة ٢٠٠٠ وهي نفس السنة التي ارتفع بها مؤشر الاستقرار السياسي. أما مؤشر جودة التشريعات فكان أداؤه الأفضل عام ٢٠٠٨، حيث وصل الترتيب المئوي إلى ٤٩,٥ وتحسن هذا المؤشر يعني اتجاه الدولة إلى صياغة وتنفيذ المشروعات التي تعزز من دور القطاع الخاص، ولكن تشريعات القطاع الخاص في مصر كانت على حساب العدالة الاجتماعية.

وبالنسبة لمؤشر سيادة القانون، والذي يركز على مدى ثقة المتعاملين والتزامهم بتطبيق القوانين في المجتمع فقد حقق أفضل أداء في سنة ٢٠٠٢، حيث وصل الترتيب المئوي إلى ٥٣,٧، بينما انخفض هذا المؤشر في باقي السنوات مما يعكس انخفاض ثقة المواطنين في قوانين المجتمع واحترامهم لها. أما فيما يتعلق بمؤشر السيطرة على الفساد، فنجد أن أعلى تصنيف مئوي للمؤشر في عام ٢٠٠٢ بحوالي ٤١,٢ مقارنة بأقل تصنيف مئوي في عام ٢٠٢٠ بنحو ٢٣,٨، ويعكس تراجع هذا المؤشر انتشار مظاهر الفساد الإداري مثل قبول الرشاوي والاختلاس واستغلال السلطة العامة في تحقيق مكاسب شخصية.

وقد تباين أداء مصر في الفترة الأخيرة تزامناً مع بداية ظهور الآثار السلبية لجائحة (كوفيد-١٩) في جميع أنحاء العالم، التي أدت إلى تفاقم التحديات في مجال الحوكمة. وقد شهد عام ٢٠٢١ تحسناً في أداء مصر في جميع مؤشرات الحوكمة ما عدا مؤشر فاعلية الحكومة، والذي تراجع بشكل ضئيل، وذلك نتيجة اهتمام الدولة بتعزيز جوانب الحوكمة المختلفة.

وعلى الرغم من الجهود المكثفة التي تبذلها الدولة من أجل تعزيز الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد ودعم مبادئ الحوكمة بشكل عام، فإنه مازال هناك العديد من التحديات التي تواجه الدولة وتعوق هذه الجهود، والتي ينبغي العمل على التغلب عليها من أجل جني ثمار جهود الدولة لتعزيز الحوكمة وتحسين أداء مصر في مؤشرات الحوكمة الدولية، ومن ثم تحقيق أهم الأهداف التي يسعى إليها النمو الاحتوائي.

ويتم تناول أهم هذه التحديات وفقاً للمجالات المختلفة للحوكمة كما يلي(١):

- **تحديات المساءلة وحرية تبادل المعلومات:** وتشمل صعوبة توافر البيانات والحصول عليها مما يؤثر على كفاءة عملية اتخاذ القرار وصنع السياسات.

---

(١) المعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة(٢٠٢٢)، تقرير تصنيف مصر في مؤشرات الحوكمة، ص ص ٢-٣، ٤، ٣.

- معهد التخطيط القومي(٢٠١٨)، تقرير حالة التنمية في مصر ٢٠١٨، مرجع سبق ذكره، ص ١٩.

- **تحديات نظام الرصد والمتابعة والتقييم:** وتتضمن ضعف كفاءة هذه النظم، وما يرتبط بها من الحاجة إلى سد فجوات قائمة، مع تقاسم الخبرات سواء محلياً أو خارجياً لتطوير نظام المتابعة والتقييم لدعم وحدات المتابعة والرقابة في الأجهزة الحكومية، وتقادم التشريع الإحصائي وعدم تحديثه.
- **تحديات الشفافية والسيطرة على الفساد**: وتتمثل في عدم الإفصاح عن البيانات والمعلومات من خلال الجهاز الحكومي أو القطاع الخاص، وذلك نتيجة لانتشار ثقافة عدم الإفصاح وعدم وجود إطار قانوني يدعم عملية الشفافية والإفصاح والمتمثل في قانون حرية تداول المعلومات.

الخلاصة والنتائج والتوصيات:

أولاً: الخلاصة على المستوى النظري:

١- تتعدد المفاهيم حول مصطلح النمو الاحتوائي، وذلك وفقاً للأبعاد المتضمنة في دراسته، وتتمثل هذه الأبعاد في: النمو الاقتصادي المستدام، والحد من الفقر وعدم المساواة، واستفادة جميع الفئات بما في ذلك الفئات المهمشة، وزيادة الرفاهية والتركيز على زيادة معدلات النمو وزيادة الدخل من خلال تنمية رأس المال البشري.

٢- المفهوم الشائع للنمو الاحتوائي يعني الشمولية وتكافؤ الفرص للمشاركة في عملية النمو وتقاسم المنافع، بمعنى توزيع ثمار النمو بشكل عادل بين جميع الفئات في المجتمع، بحيث لا يمكن تجاوز الفئات الفقيرة والمهمشة. كما يرتبط النمو الاحتوائي بمدى سرعة ونمط النمو المحقق، فهو حجم النمو الذي يكون كافياً لإخراج عدد كبير من دائرة الفقر ويستوعب شريحة كبيرة من قوة العمل في الدولة(٥).

٣- تعددت التحديات التي واجهت تحقيق النمو الاحتوائي في الأدبيات الاقتصادية، وتمثلت التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ثانياً: النتائج على المستوى التحليلي:

١- على مستوى التحديات الاقتصادية فقد تبين أن معدل النمو الاقتصادي اتسم بالضعف وعدم الاستدامة على مدار فترة البحث، كما اتضح معاناة الاقتصاد المصري من عدم كفاية الموارد التمويلية، علاوة على وجود الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد القومي، وارتفاع معدل البطالة وعدم إتاحة فرص العمل، وتدني مستويات الأجور.

٢- على مستوى التحديات الاجتماعية فقد اتضح أن الاقتصاد المصري يعاني من زيادة التفاوت في توزيع الدخل، وزيادة معدلات الفقر والاستبعاد الاجتماعي، فضلاً عن تدني أوضاع رأس المال البشري.

٣- وبالنسبة للتحديات السياسية التي تواجه تحقيق النمو الاحتوائي في مصر، فتمثلت في غياب الديمقراطية وعدم الاستقرار السياسي، وضعف الحوكمة الرشيدة وارتفاع معدلات الفساد، بالإضافة إلى عدم مشاركة المرأة والفئات الفقيرة والمهمشة في العملية السياسية.

ثالثاً: التوصيات:

لمواجهة تحديات النمو الاحتوائي في مصر، فإن البحث يوصي بما يلي:

١- رفع كفاءة إدارة الاقتصاد الكلي، من خلال تحقيق مستويات مستدامة من النمو.

٢- وضع خطة لإعادة توزيع الدخل، ويشمل ذلك عدم تقييد التحويلات النقدية خاصة للفقراء، وإعادة توزيع الانفاق العام على الصحة والتعليم والخدمات الزراعية، وتوسيع القاعدة الضريبية بالتركيز على نظام الضرائب التصاعدية، أضف إلى ذلك زيادة شبكات الأمان الاجتماعي وخاصة المعاشات التقاعدية وزيادة الحد الأدنى للأجور.

٣- خلق بيئة مواتية لاستثمارات القطاع الخاص كثيف العمالة لصالح الفقراء، وخاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

٤- زيادة القدرات البشرية، من خلال إتاحة رأس مال بشري ذو كفاءة اقتصادية، باعتباره يعمل على تدعيم قدرات الحد من الفقر المزمن، وتحسين توزيع الدخل على المدى الطويل.
٥- تعزيز الحوكمة الرشيدة من خلال تطبيق أسلوب المحاسبة والمساءلة بين كافة مؤسسات الدولة وفئات المجتمع، بحيث يستند هنا الأسلوب إلى الشفافية والمشاركة التي أساسها النزاهة والالتزام بالقانون لضمان العدالة والشمولية.
٦- الإصلاح المؤسسي وزيادة فعالية آليات المراقبة والعقاب، مما يقلل من حجم الفساد وانتشاره، علاوة على إنشاء هيئات مكافحة الفساد على المستوى المحلي لمراقبة سلوك المؤسسات المحلية.

المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

١- إبراهيم، آمال علي (٢٠١٥)، "عدالة توزيع الدخل وتخفيض معدلات الفقر في مصر"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني/ ابريل.
٢- الجزار، فاروق فتحي، وأخرون (٢٠٢١)، "فجوة الموارد المحلية في مصر وأهم الاتجاهات الحديثة في الإدخار والاستثمار لتقليص الفجوة"، مجلة البحوث المالية والتجارية، العدد (٢)، إبريل، كلية التجارة، جامعة بوسعيد.
٣- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠٢٠)، أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك ٢٠١٩/٢٠٢٠، ديسمبر.
٤- الحسيني، إسراء عادل (٢٠٢٣)، "الاستثمار في رأس المال البشري كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في مصر: الواقع والتحديات والسياسات المستقبلية"، المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، المجلد ٢، العدد (١)، يناير.
٥- الخشن، سارة محمد (٢٠٢٢)، "إدارة الدين في مصر وتمويل أهداف التنمية المستدامة"، تقرير تمويل التنمية المستدامة في مصر، جامعة الدول العربية، القاهرة.
٦- العيسوي، إبراهيم، (٢٠٠٧)، "الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً: تحليل للتطورات الاقتصادية الكلية منذ ١٩٧٤، وبيان تداعياتها الاجتماعية مع تصور لنموذج تنموي بديل"، المكتبة الأكاديمية، القاهرة.
٧- الليثي، هبة، وأخرون (٢٠١٧)، "سياسات مكافحة الفقر في مصر"، بدون ناشر.
٨- المتيم، محمود أحمد (٢٠٢٠)، "أثر التضخم على عدم عدالة توزيع الدخل في مصر"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، المجلد الحادي عشر، العدد الأول.
٩- المعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة (٢٠٢٢)، تقرير تصنيف مصر في مؤشرات الحوكمة.
١٠- برنامج الأمم المتحدة الانتمائي (UNDP)، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية (٢٠٢١)، "تقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠٢١" التنمية للجميع: مصر المسيرة والمسار.
١١- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) (٢٠١٦)، "تقرير التنمية البشرية ٢٠١٦: تنمية للجميع".
١٢- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) (٢٠٢٢)، "تقرير التنمية البشرية ٢٠٢١/٢٠٢٢: زمن بلا يقين، حياة بلا استقرار، رسم مستقبلنا في عالم يتحول".
١٣- خضري، ياسمين (٢٠١٦)، "الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد: المفهوم والقياسات الدولية والمحلية تطبيقاً على الحالة المصرية"، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، المجلد السابع عشر، العدد الرابع، أكتوبر.
١٤- راضي، تامر عبد المنعم، (وأخرون) (٢٠٢٢)، "رأس المال البشري في مصر: دراسة تحليلية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد (٣)، كلية التجارة، جامعة عين شمس، أكتوبر.

١٥- سماحه، محمد منير (٢٠٢٣)، "العلاقة بين رأس المال البشري والعدالة الاجتماعية في سياق التوجه نحو النمو الاحتوائي في مصر"، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التجارة، جامعة بنها.
١٦- صقر، السيد فراج، وأخرون (٢٠٢٣)، "أثر النمو والتوزيع على الفقر في مصر"، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد/العدد (٢)، يونيو.
١٧- علي، علي عبد القادر (٢٠٠٨)، "الديمقراطية والتنمية في الدول العربية"، سلسلة اجتماعات الخبراء، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد رقم (٢٧)، مايو.
١٨- قنديل، أماني (٢٠١٩)، "الحراك الاجتماعي في مصر (محاولة للفهم)، بدون ناشر.
١٩- محمد، فرج عبد الله (٢٠١٨)، "العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في مصر"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التجارة، جامعة بنها.
٢٠- معهد التخطيط القومي (٢٠١٨)، تقرير حالة التنمية في مصر ٢٠١٨، القاهرة.
٢١- معهد التخطيط القومي (٢٠١٩)، "تقرير حالة التنمية في مصر ٢٠١٨"، القاهرة.
٢٢- معهد التخطيط القومي (٢٠٢٢)، "تقرير حالة التنمية في مصر ٢٠٢٠"، القاهرة.
٢٣- معهد التخطيط القومي (٢٠٢٣)، "تقرير حالة التنمية في مصر ٢٠٢١"، القاهرة.
٢٤- معهد التخطيط القومي، (٢٠٢٠)، "الآثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا على واقع وآفاق التنمية في مصر"، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، عدد خاص، نوفمبر.
٢٥- معهد التخطيط القومي، (٢٠٢٢)، "تحليل هيكل القوى العاملة في الاقتصاد المصري في ظل الثورة الصناعية الرابعة"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٣٣٥)، يوليو.
٢٦- منظمة العمل الدولية، (٢٠٢٢)، "التقرير الإقليمي الثاني حول النمو الاقتصادي ومخرجات سوق العمل في شمال أفريقيا ٢٠١٨-٢٠٢١: التطورات خلال عصر كوفيد-١٩ (حالة مصر)"، منتدى البحوث الاقتصادية، قطاع ADWA النهوض ببرنامج العمل اللائق في شمال إفريقيا، أكتوبر.
٢٧- وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى, (٢٠١٥)، مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصرى, إستراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠, شرم الشيخ.
٢٨- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، "تقرير متابعة الأداء التنموي في إطار خطة ٢٠٠٤/٢٠٠٥".
٢٩- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، "تقرير متابعة الخطة الخمسية السادسة (٢٠٠٧/٢٠٠٨-٢٠١١/٢٠١٢)".
٣٠- وزارة المالية، "التقرير المالي الشهري عن شهر ديسمبر ٢٠١٢".
٣١- يوسف، محمد (٢٠١٨)، "تقييم دور قطاع الخدمات في تعزيز النمو الاحتوائي (دراسة الحالة المصرية)"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، السنة السادسة عشر، العدد (٧٠).

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

١-Asian Development Bank, (2011). "Framework of Inclusive Growth Indicators, Key Indicators for Asia and the Pacific", Report.
٢-Demello, M., and Dutz, M., (2012), “Promoting inclusive growth: challenges and policies in OECD”, OECD Publishing, Annual Conference.
٣-Duan, L., Jie, L. (2012). "Pro-poor Growth and Inclusive Growth: Connotation and key Points for Policy", College of Public Administration, South West Jiaotong University, Chengdu, China.

٤-Eduardo, Corso, (2011). "Inclusive Growth Analysis and HRV Approach: A Methodological Note", Centeral Bank of Argentina, September.
٥-Elena, L. & Susanna, L. (2009). "What's Inclusive Growth", Leonardo Grarrido (PRMED), February, No. 10.
٦-Elizabeth, Stuart, (2011),"Making growth inclusive: some lessons from countries and the literature", Senior Policy Advisor, Oxfam International, April.
٧-El-laithy, H., and Al Shawarby, Sh. (2013). "Measuring Inclusive Growth and Social Mobility in Egypt before and After the Revolution", Faculty of Economics and Political Science.
٨-El-Laithy, Heba, (2011), "The ADCR 2011: Poverty in Egypt (2009), United Nations Development Programme (UNDP), Arab Development Challenges Report Background Paper 2011/11.
٩-El-Lithy, H., and Alshawarby, Sh., (2015), "Measuring inclusive growth and social mobility in Egypt before and after the revolution", Paper Presented at Conference on Political and Economic Challenges in Egypt: Future Perspectives, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, 9-11 May.
١٠- Harish, K., Dubey, et al., (2019), "Impact of Technology on Inclusive Growth", International Journal of Advance ND Innovative research, Working Paper, Volume 6, Issue 2(III), April-June.
١١- Klasen Stephan, (2010). "Measuring and Monitoring Inclusive Growth: Multiple Definitions, Open Questions and Some Constructive Proposal, Asian Development Bank, Working Paper, No. 12.
١٢- Luiz, Demello, et al., (2012), "Promoting Inclusive Growth: challenges and policies", OECD- the world bank report, Washington D.C, 8 May.
١٣- Magayoshi, Hagashi, (2019), "Inclusive Growth and Fiscal decentralization in Japan: current state and challenges", OECD Fiscal Federalism in Studies, Working Paper, 13 June.
١٤- Neil, Lee and Paul, S., (2016), "Inclusive Growth, the Relationship between economic growth and poverty in British cities", Environment and Planning: Economy and Space, Working Paper, July.
١٥- Sakr, Hala, (2013), "The Road Towards Achieving Inclusive Growth: with Reference to the Egyptian Economy", Annual Conference, Managing Transition in Egypt: Political and Economic Vision, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, April.
١٦- The Egyptian Center for Economic Studies (ECES), (2022), "Positioning of Egypt's Labor Market: Dynamics, Sectoral Decomposition, Key Constraints of Future Trends, Working Paper, No. 225, December.